مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

محضر الجلسة 464

التاريخ : الثلاثاء 4 ذو القعدة 1426 الموافق 6 دجنبر 2005

الرئاسة المستشار السيد أحمد القادري الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين

التوقيت : 3 ساعات و20 دقيقة ابتداءا من لساعة الثانية و50 دقيقة بعد الزوال

جدول الأعمال : الأسئلة الشفهية

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد رئيس الجلسة المستشار أحمد القادري:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة المخصصة لأسئلة الشفهية للسادة المستشارين ولأجوبة الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل السادس والخمسين من الدستور السيد الوزير الأخت المستشارة السادة المستشارين المحترمين قبل أن تدخل في جدول أعمال هذه الجلسة نعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لإطلاعكم على ما جد من مراسلات لكم الكلمة للسيد أمين المجلس.

أمين المجلس المستشار علي سالم الشكاف

شكرا السيد الرئيس

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من يوم الثلاثاء29نونبر إلى غاية يوم الثلاثاء 6 دجنبر 2005 عدد الأسئلة الشفهية 8اسؤال، عدد الأسئلة الكتابية 10 أسئلة، عدد الأسئلة التي تم سحبها سؤال واحد،كما توصلت الرئاسة، رئاسة المجلس بمشروع قانون رقم 05.54يتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا، هنا طلب إحاطة من فريق الاتحاد الديمقراطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الاتحاد الديمقراطي لتقديم طلب الإحاطة، طبقا لمقتضيات النظام الداخلي، ثلاث دقائق السيد الرئيس.

المستشار السيد بلحاج الدرموني:

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس

إخواني المستشارين، طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي للمجلس يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة، والأمر يتعلق بإقدام المسؤولين الجدد بمعمل الشمندر السكري بمدينة سيدي سليمان على إغلاقه بعد ما تم تفويته من طرف الدولة إلى القطاع الخاص، المعمل وكما تعلمون ساهم ومنذ تأسيسه سنة 1963، بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمدينة سيدي سليمان عبر التخفيف من حدة البطالة المتفشية في المنطقة بتشغيل اليد العاملة النشيطة، حيث كان يشغل ما لا يقل عن 150 مستخدم رسمي و350 مستخدم موسمي والمئات من اليد العاملة الموسمية في القطاع الفلاحي، بل كان المنشأ الوحيد الذي تبقت لهذه المدينة بعد إغلاق جميع المعامل المتواجدة بها.

السيد الرئيس ففي الوقت الذي كانت فيه ساكنة مدينة سيدي سليمان تنتظر فيه المزيد من المشاريع الإنمائية للمنطقة سواء من طرف الحكومة أو من طرف الخواص، تفاجئ الجميع بالقرار الأخير والقاضي بإدمار المعمل الوحيد المتواجد في المدينة بعد الإقدام على إغلاق جميع الوحدات الصناعية في السنوات القليلة الماضية

السيد الرئيس بإقدام المسؤولين على إقفال هذا المصنع يكون بذلك قد حرموا العديد من المستخدمين من حقهم الدستوري للشغل وحكموا عليهم بالبطالة وعلى عائلاتهم بالتشرد، ويكون كذلك قد حرموا مدينة سيدي سليمان من منشأة صناعية كانت ولا شك تساهم في التخفيف من حدة الفقر وتساهم في تنمية المدينة اقتصاديا واجتماعيا، ونحن في فريق الاتحاد الديمقراطي إذ نستنكر مثل هذا الإجراء المتخذ من طرف الشركة والقاضي بإغلاق هذا المعمل فإننا بالمقابل نستغرب الطريقة التي تتبعها الحكومة في تفويت مثل هذه المنشآت ذات النفع الاقتصادي إلى القطاع الخاص، دون التوفر على ضمانات فيما يخص المصالح المكتسبة للموطنين والمستخدمين في آن واحد، ومما يجعل هؤلاء عرضة، للإفلاس والتشرد، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا، الكلمة للسيد رئيس فريق الاتحاد الاشتراكي في طلب إحاطة.

المستشار السيد محمد الغضوري

بسم الله الرحمان الرحيم

شكرا السيد الرئيس

السيدة والسادة المستشارون

السادة الوزراء

في الوقت الذي انخرطت فيه بلادنا في المبادرة للتنمية البشرية، وفي الوقت الذي وقع فيه إجماع وطني على الميثاق الوطني للتربية والتكوين ومن ضمنه إصلاح الجامعة المغربية اتخذ قرار فوقي بزيادة ثمن النقل الحضري بفاس دون استشارات ولا حوار، وهو ما أدى إلى إضرابات نتجت عنها اصطدامات مؤسفة بين الطلبة ورجال الأمن، أسفرت عن عدة اعتقالات وسقوط العديد من الجرحى، وإننا في فريق الاشتراكي إذ نستغرب الطريقة التي اعتمدت في هذه الزيادة دون اتباع أسلوب

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الحوار مع ممثلي الطلبة، ومن الأسلوب الذي استخدم لمواجهة الاحتجاجات فإننا نطلب مراجعة هذا القرار الفوقي بما يراعي الهشاشة الاجتماعية للفئات الضعيفة، وبما يدعم ظروف الطلبة الذين هم عماد المستقبل وعليه فإننا نثير الانتباه إلى خطورة الإجهاز على المكتسبات الاجتماعية البسيطة للفئات المحتاجة إلى الدعم وعلى رأسها الطلبة، كما نوصي باعتماد أسلوب الحوار كمنهجية لحل النزاعات الاجتماعية وهو ما سيفوت الفرصة على الفئات المتطرفة التي تتحين الفرصة لإدخال الساحة الطلابية في مأزق يضر الجامعة المغربية، وبخصوص وضعية النقل الحضري فإننا ندعو الدولة إلى التدخل لدعم هذا القطاع علاوة على الدعم الذي ينبغي أن تتطلع له الجماعات المحلية في تمويل الوكالة الحضرية بفاس وبالمقابل فإننا نطلب إجراء افتحاصات مالية مستمرة لهذه الوكالة لمعالجة الاختلالات التي تمس أوضاعها، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا، الكلمة للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري لطلب إحاطة.

المستشار السيد أحمد البنا

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

السيد الرئيس، المجموعة الوطنية المستقلة لحاملي الرسائل الملكية قصد التشغيل تخوض واحد الإضراب مفتوح منذ أكتوبر 2003 بعد ما أن تمت المناقشة مع هذه المجموعة من طرف الحكومة ومن يمثلها في إيجاد حل مناسب من أجل توظيفها مراعاة الرسائل التي تحملها لقداستها، إلا أن الحكومة الآن تجاهلت كل هذا وغضت الطرف عن هذه المجموعة التي أصبحت داخل بهو البرلمان توزع منشورات تهدد فيما بخوض إضراب يوم 15 من الشهر 12 من السنة الحالية، وتهدد كذلك بإضرام النار في جسدها، ومن أجل هذا ومن أجل هذه المخاطر نناشد الحكومة أن تفتح باب الحوار مع هذه المجموعة من أجل الوصول إلى حل يأخذ هذه المجموعة بعين الاعتبار، وأن نجد لها داخل هذه 12 ألف منصب شغل التي وعدت الحكومة بتشغيلها في القانون المالي الحالي أن تجد لهذه المجموعة مناصب تليق بها وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس

شكرا. ننتقل للأسئلة الآنية السؤال الآني الأول موجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول مآل خلاصات وتوصيات مبادرات التشغيل للمستشارين المحترمين السادة خليد لهوير العملي، أحمد أخميس، محمد بورمان، محمد لمرس، اعمر اجمايلي، محمد دعيدعة، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، عبد المالك افرياط، أحمد زايدي، عمر الإدريسي، ومحمد العشاب، الكلمة للسيد خليد لهوير العلمي.

المستشار السيد خليد العلمي لهوير

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

الأخت والسادة المستشارين المحترمين

أنا بغيت نوجه نداء للحكومة قبل ما نطرح السؤال فيما يتعلق بهذه الظاهرة ديال المعطلين باش نقولوا كفى من مواجهة الحركات الاحتجاجية السلمية بأسلوب القمع الممنهج، تعلق الأمر بحمالي الشهادات المعطلين أو المواطنين لمطالب أو حقوق أساسية، النقل الماء والكهرباء ...إلى آخره، ففيما يتعلق بمبادرة التشغيل كنا تتبعنا أنه انعقد بتاريخ 22-23ملتقى مبادرة التشغيل الذي حضرته فعاليات نقابية واقتصادية وكان من أهدافها توفير الاستثمار المنتج لفرص الشغل والخارق للثروة عبر تشغيل حاملي الشهادات لكن رغم أن خلاصة هذه المناظرة لم ترق إلى مستوى طموحاتنا وطموحات عموم المعطلين الشباب الذي تواجه احتجاجاتهم اليومية بالقمع الممنهج، فإنه كان أملنا كبيرا أن تبلور خلاصات هاته الندوة على أرض الواقع خاصة في الجانب المتعلق بالضمانات القانونية والعملية المتعلقة بمقاولات الشباب للحد من استمرار معاناتهم.

إن معضلة البطالة السيد الرئيس، اليوم في المغرب أصبحت مستعصية نظرا لغياب إستراتيجية واضحة على المدى المتوسط والطويل، كما أن الحل لا يكمن فقط في عقد المناظرات والندوات، بل بالحلول والبدائل الوطنية من خلال دراسة عملية تتوخى حماية وتحصين الرأس المال البشري وإدماجه في عمق الحياة المهنية والاجتماعية، السيد الوزير لقد سبق لنا في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل وعلى مستوى الفريق الكنفدرالي أن قدمنا العديد من الاقتراحات في هذا المجال للأسف لم تؤخذ بعين الاعتبار، وبناء عليه فإننا نسائلكم ومن خلالكم الحكومة عن مآل خلاصات توصيات مبادرات التشغيل؟ وما هي الضمانات الحقيقية والعملية لحسن تدبير مختلف المبادرات في حالة تفعيل هذه الخلاصات والاتفاقيات؟ وكيف ستتعاطى الحكومة مع استمرار تراكم ظاهرة البطالة وتقليص نسبة البطالة، ويبقى السؤال الذي يحيرنا ونحن نناقش مشروع قانون المالية انطلاقا من بعض الأرقام كيف يمكن تبرير حسب الأرقام الرسمية سواء تعلقت بأرقام ديال الميزانية أو أرقام المندوبية السامية للتخطيط، حسب الأرقام هناك انخفاض في معدل البطالة في الوقت الذي عرفت فيه نسبة النمو تراجعا، حيث نسبة النمو في نهاية السنة ما توصلش حتى 1.5٪ وكل الدراسات تؤكد أنه يجب تحقيق نسبة النمو تفوق 6٪ لتخفيض تدريجي لمعدل البطالة، لماذا لم تعمل الحكومة على الوفاء بالتزاماتها مع مجموعة حملة الشواهد أيضا المعطلين والمتضمنة في عدة محاضر مع الحكومات السابقة وشكرا السيد الرئيس.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد رئيس الجلسة

شكرا، الكلمة لسيد الوزير.

السيد مصطفى المنصوري وزير التشغيل والتكوين المهني

شكرا السيد الرئيس المحترم، شكرا السادة المستشارين

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

السؤال الذي طرحه السيد المستشار المحترم هو فعلا يطرح عدة أسئلة متنوعة ومهمة ولكن سأتدخل في موضوع مبادرة التشغيل الذي كان هو موضوع السؤال ديال السيد المستشار المحترم، أريد أن أذكر السيد الرئيس المحترم والمجلس الموقر أن هذه المبادرات والخلاصات التي خرجت بها تصب كلها في وضع سياسة نشيطة وإرادية لسوق الشغل في بلادنا، وتدعيم خلق مناصب الشغل جديدة وكذلك تحسين قابلية التشغيل بالنسبة لطالب العمل، وتنشيط الوساطة داخل سوق الشغل فيما يخص المحور الأول ألا وهو إنعاش العمل المأجور تمت فعلا إعادة النظر في عقد التكوين الذيُ هو قانون من أجل الإندماج وذلك بإدخال عدة تعديلات جاء بها قانون المالية ديال 2006 وهي بين أيديكم اليوم، فمن بين الأشياء الجديدة هناك فتح باب الاستفادة لفئات أخرى من العاطلين أي لذوي شهادات التكوين المهني غير الحاصلين على الباكلوريا، وهناك كذلك تمديد مدة عقد التكوين من 18 شهر إلى 24 شهر والرفع من سقف الأجر المعفى لاشتراكات الأجراء والمقاولة الواجبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والضريبة العامة للدخل ورسم التكوين المهني في حدود أجرة تبلغ 6000 درهم عوض 4500 وذلك في أفق 2010وموازاة مع ذلك قررت الحكومة تعميم نظام المبادرة من أجل ولوج الوظيفة العمومية وهناك مرسوم صادق عليه المجلس الوزاري الأخير من أجل تطبيق هذا المقرر، النقطة الثانية تم إحداث المقاولات، وفعلا تقرر تقديم قرض لحاملي مشاريع في سقف 250ألف درهم، وذلك كذلك بإعطاء مساعدة قبلية وبعدية لحاملي المشاريع تقدم من طرف مكاتب مختصة ومن طرف مراكز جهوية للاستثمار والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل، وتتحمل كذلك الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل في حدود 10 ألف درهم بالنسبة لكل حاملي المشروع تكلفة لمصاحبة هذا المشروع وهناك كذلك تقريبا 10٪ من هذا القرض في حدود 15000 درهم مسترجعة على مدة 6 سنوات منها 3 سنوات مؤجلة للدفع وبدون فائدة، وذلك منَ أجل تقديم تسبيق لحاملي المشاريع، وهناك كذلك إجراء مهم وهو يهم تبسيط النظام القانوني لإحداث الشركات ذات المسؤولية المحدودة وذلك بتخفيض رأس المال هذه الشركات من 100 ألف على 10 ألف درهم وبتحرير 2500 درهم ولعدة شباب المشاركة في مشروع واحد، هذه القروض تتاركم حسب عدد المشاركين.

آخر نقطة السيد الرئيس المحترم تهم تحسين ملائمة التكوين فهنا كذلك الدولة تتدخل من أجل العمل على نص تكوين تأهيلي أو تحويلي لمدة ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر يعطى قابلية أكثر لتشغيل حاملي الشهادات والأخير هناك الوساطة في سوق الشغل، هناك نقطة مهمة تهم الوساطة وسيتم إعادة هيكلة الوكالة وإعطاءها إمكانات المحلية والوطنية وكذلك على المستوى الدولي من أجل أن تقوم بدورها في أحسن ظروف هذه المبادرات السيد الرئيس، فيها عدة إجراءات نتمنى إن شاء الله أنكم ستصادقون خلال القانوني المالي كلها أدخلت في قانون المالية 2006وأريد أن أخبر المجلس الموقر كذلك أن في هذا الأسبوع جمع السيد الوزير الأول اللجنة المكلفة بتفعيل هذه التوصيات، ونتمنى إن شاء الله في أقرب الآجال مع بداية السنة المقبلة سنكون مهيئين بصفة نهائية من أجل تطبيق كل هذه التوصيات، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار عبد المالك.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

الأخت والإخوة المستشارين

في الحقيقة لا بد أن أذكر في البداية أننا داخل الكنفدرالية الديمقراطية للشغل أعتبر مسألة التشغيل تأتي في الدرجة الثانية من بعد القضية الوطنية قضية الوحدة الترابية لبلادنا، لكن أيضا أريد أن أؤكد أن مسألة التعامل مع هذه القضية لا يجب أن يتم التعامل معها بمنطق المزايدات أيضا بمنطق سياسوي أو انتخابوي هناك وراه هناك العديد من المعطلين يتعرضون لشتى أشكال التنكيل والقمع أمامنا، ولا يكفي أن نقول اليوم نحن نتضامن مع هؤلاء لابد من إجراءات عملية لحل هاته المشكلة الكبرى، ونحن نتسائل أيضا هل إمكانيات بلادنا عاجزة عن حل هذا المشكل هناك العديد من الحلول التي يتم اقتراحها مثلا، أن هذا الشيء لا يمكن بد أن يثار كل مرة أن البعض واحد فئة قليلة تبقى تستفيد من بعض الامتيازات لماذا؟ لا يتم إعطاء هذه الامتيازات لهؤلاء المعطلين، ثم أيضا حنا الآن لا بد كل مرة ما نذكر بهذا الشيء لأنه للأسف كاين هناك إمكانيات وكاينة إمكانيات، بل ملفات ديال الفساد وديال النهب العام واللي باقي مطروحة بحدة واللي الآن ماكيخصش التعامل معها بهذا المنطق، ديال أنه استمرار ديال العقاب ماخصش يبق اللي دا شي حاجة كيخص يردها، فيما يتعلق بمسألة ديال، لأننا نحن نخاف إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه أن تؤدي هاته الممارسات، وهاته الأوضاع إلى التفكك الاجتماعي ونحن ما أحوجنا إلى الحفاظ على استمرار تماسكنا الاجتماعي، خاصة أننا مستهدفون من العديد من الأطراف، مسألة وهنا كنت كنتظر إلى سمحتو السيد الرئيس كنت كننتظر من السيد الوزير يجي يعطينا واحد المجموعة ديال الأرقام مثلا هاذ المعطلون شحال قدمو ديال المشاريع، كم من مشروع تم قبوله باش نكونو راه فعلا هناك عمل وهناك تفعيل

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

لهاته التوصيات، بدل ما أننا نجيو وكل مرة نكولو سوف سنرى استعمال هاذ السين راه خاصه يتيحد من هاذ القاموس ديالنا جميعا وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس

شكرا السيد المستشار، هناك تعقيب للسيد الوزير لكم الكلمة.

السيد مصطفى المنصوري وزير التشغيل والتكوين المهني

بسرعة السيد الرئيس المحترم، فعلا استمعت بكل إمعان إلى رد السيد المستشار المحترم، فأريد أن أقول بكل صراحة أن هناك إشكالية مطروحة فيما يخص التشغيل ببلادنا ولا أظن وأقول بكل صراحة أنا ضد كل ما هو امتيازات وكل ما هو إخلال بتدبير صحيح للمؤسسات إلى غير ذلك، فالامتيازات ولو اليوم قررنا باش نعطيوها نبقاو نحيدها للشباب ماشي هي غادي تخلق فرص الشغل لهذا لا بد أن نقوي نسيجنا المقاولاتي في البلاد من أجل خلق فرص شغل حقيقية فعلا يجب الحد من هذه الظاهرة، ولكن يجب أن نعمل عبر استثمار المنتج هذه هي الطريقة الصحيحة من أجل خلق فرص الشغل، ثانيا فيما يخص الشركات التي نريد أن نشجع المقاولين الشباب على خوضها، الإشكالية والعرقلة التي كانت من قبل أنه لم يكن هناك ضمان لهذه القروض، اليوم الدولة تضمن هذه القروض وتصاحب هذه المشاريع فنحن متفائلين إن شاء الله في المستقبل القريب أن هذه الطريقة ستخلق مقاولات صغيرة أكثر مما قبل وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا، ننتقل إلى السؤال الآني الثاني وهو موجه إلى السيد الوزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حول معايير توزيع الحصة الخاصة بأداء مناسك الحج على وكالات الأسفار الوطنية للمستشارين المحترمين السادة سعيد اللبار، محمد جوهري، لحسن أمزوغ، حميد المودن، علي آيت المودن، أولعيد الرداد، الكلمة للسيد المستشار سعيد اللبار.

المستشار السيد سعيد اللبار

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس

السادة الوزراء

الأخت المستشارة إخواني المستشارين المحترمين

بسم الله الرحمن الرحيم

فعلا انتظرنا سنوات عطينا الوقت الكافي دبا أعدنا واحد السؤال إذا كان ممكن، السؤال شفوي آني عن المعايير لتوزيع الحصة الخاصة بأداء مناسك الحج. يعيش الموطنون الراغبون في الذهاب إلى الديار المقدسة لأداء فريضة الحج مع حلول كل موسم حج معاناة كبيرة، بل هناك منهم من كان ضحية لبعض وكالات الأسفار التي لا تحترم أخلاقيات المهنة الشريفة وتفاديا للممارسات غير اللائقة التي يتعرض لها المواطنون في موسم السنة الفارطة والتي كانت محط انتقاد واستنكار من طرف الجميع، نساءلكم السيد الوزير أولا ما هي المعايير التي تعتمدونها لتوزيع الحصة الخاصة بأداء مناسك الحج على وكالات الأسفار الوطنية؟ ثانيا كيف يتم انتقاء وكالات الأسفار الوطنية المستفيدة من هذه الحصة وكيف تتعامل الوزارة الوصية مع وكالات الأسفار التي لا تلتزم ولا تحترم الشروط الضامنة لأداء المواطنين مناسكهم بأحسن الظروف؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عادل الدويري وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمان الرحيم

السيدة المستشارة السادة المستشارون

السادة الوزراء

وزارة السياحة تعتبر راحة الحجاج من أولوياتها ولتحسين تنظيم عملية الحج من طرف وكالات السفر قرر قطاع السياحة ووزارة السياحة بشراكة مع الجامعة الفدرالية الوطنية لوكالة الأسفار، قرر وضع منهجية جديدة لتوزيع حصص الحج انطلاقا من سنة 2004 على عكس النظام السابق الذي كان يركز أساسا على مراقبة تطبيق بعض بنود دفتر التحملات فركزنا المراقبة الجديدة على محور أولا احترام التوزيع الجهوي لطلبات المواطنين، ثانيا، اعتماد نظام دقيق لتنقيط وكالات الأسفار يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير منها أولا الوضعية المادية، الإمكانيات المادية، الإمكانيات البشرية لكل وكالة وكذلك ديون كل وكالة إزاء شركات الطيران، شركات النقل الجوي، كذلك لدى احترام دفتر التحملات وجودة الخدمات المقدمة خلال الموسم السابق للوكالات التي سبق لها أن شاركت في عملية الحج، أما بالنسبة للوكالات التي لم يسبق لها تنظيم هذه العملية فنركز عادة على نوعية ومستوى نشاط الوكالة كذلك تجربة موارد البشرية، المسؤولين المؤطرين لعملية الحج تتم المصادقة على التنقيط المدقق لكل وكالة وتتم المصادقة من طرف الجامعة الوطنية لوكالات الأسفار وهي ممثل المهنيين الرسميين القبول ويتم توزيع الحصص بحضور الجامعة الوطنية لوكالات الأسفار، كذلك يهدف هذا النظام الجديد إلى ضمان الدقة والشفافية والموضوعية في توزيع الحصة بين الوكالات، وكذلك يهدف إلى ترسيخ مبدأ التنافسية ما بين الوكالات في مجال تنظيم يهدف كذلك إلى قطع الطريق أمام الوكالات التي لا تحترم المبادئ الأساسية لتنظيم الحج بالإضافة إلى هذا النظام الجديد اتفق المهنيون ووزارة السياحة خلال هذا الموسم على خلق خلية لليقظة وتدبير الأزمات وذلك لإشراك المهنيين

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

في عملية تتبع التسويق أي الفترة ما قبل السفر، كذلك لتدبير كل الصعوبات في الوقت المناسب ولأول مرة كذلك كما أعلنت عليه تم إحداث صندوق مالي يمكن الحجاج من السفر في حالة ظهور صعوبة لوكالة من الوكالات والتي تمنعها من تنظيم السفر، أما النسبة للعقوبات الإدارية المفروضة فهي أصبحت صارمة منذ سنة 2003 ولها طابع نهائي وهي إما غرامة مالية أو إما سحب مؤقت، وسحب نهائي لرخصة وكيل الأسفار كما حصل سنة 2003 سحب خمسة رخص ديال وكالة السفر، وشكرا على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد اللبار

بصراحة الجواب ديالكم جواب نظري أكثر نظريا، بعيد كل البعد بكل احترام وبكل صراحة بعيد كل البعد، السياحة في واد والجواب ديالكم في واد آخر، لأن باش أي وكالة تستطيع، خاص أولا لجينات اللي تركيبة ديالها يكون ماشي باللوبيات حنا كنعرفو المسائل كيف تكون الحمد لله كلشي معروف يكول واحد المثال "شوية الجاوي يبخر البلاد" ماشي كل لنا ولا لغيرنا، كفى كلنا مواطنين صاحب الجلالة نصره الله وأيده أعتقد أن كل واحد ماشي le marocain supérieur, le marocain royale, le petit marocain فنساوش بأن أغلبية الشبان المغاربة راهم امشاو لمدارس عليا في الخارج والداخل، أنا في الاعتقاد ديالي السيد الرئيس، السادة الوزراء راه أول مسألة اللي خصنا نخممو فيها هي خص تكون عندو علاقات دولية خص يكون كيجيب استيراد ديال العملة الصعبة لأن المشكل اللي كيوقع راه أغلبية ديال الناس كنعطويهم الحصة راه ماكيجيبوش العملة الصعبة، المسائل اللي خصها تكون خص العملة الصعبة.

ثانيا عندهم علاقات مع وكالات سفر دولية اللي كتكون عندها le service moderne باش يكون معترف بها دوليا لأن باش كيوقع أغلبية الشركات عند مشكل لأن اللي مكانش معترف بهم دوليا ماغاديشاي تكون عندو واحد المصداقية في أي دولة، ثانيا منساوش بأن كاين مشاكل كثيرة هي العلاقات مع وكلاء الطيران خص يكون عندنا اتصال مباشر وخيص يكون واحد المسائل اللي كتعطيه le coup.

ثانيا خص الكفا... ما نعطيش غير هذا إيه وهذا لا، خصنا نعطيو حتى للشباب الصغار أكثر دليل من جهة كنشوفوهم وراء البرلمان كينتظر من جهة كنعطيوهم وسائل باش نساعدوهم، ومن جهة كنيحدو عنهم الحصار هذو هما اللي خصنا نساعدوهم، الشباب أصحاب الدكاترة، هنا خصنا نساعدوهم ونسهلو لهم المأمورية باش يمكن لهم يعطيو مردودية.

السيد رئيس الجلسة

شكرا، السيد المستشار المحترم تعدى الوقت لأن الوقت لعند السادة المستشارين راه استهلكته، لجنة القطاع نهار الاثنين كاين السياحة والقانون المالي وشكرا تفضل السيد الوزير.

السيد عادل الدويري وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

شكرا السيد الرئيس

السيدة المستشارة المحترمة والسادة المستشارون

اشكر السيد المستشار على اهتمامه وأؤكد من جديد أن أساسا الاستحقاقية والمهنية والكفاءة والإمكانيات المادية والبشرية هي التي تركز عليها اختيار ومعايير باش توزع حصص الحج، ونشجع جميع الشبان اللي سرد السيد المستشار في التدخل ديالو نشجعهم على تأسيس وكالات سفر أنا غادي نرخصهم شخصيا إلا وفاوو بالشروط فنشجعهم أنهم يستثمروا بخلق مقاولات، ويؤسسوا وكالات سفر تساعدوهم إن شاء الله جميعا أنهم يلقاو منصب شغل ويشغلوا العديد ديال الشبان معهم شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير تنتقل إلى السؤال الآني وهو موجه كذلك وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حول مصير مشروع تاغزوت، مستشارين المحترمين السادة فوزي نبعلال، محمد كريمن، بنجيد الأمين، الطاهر الفيلالي، اسماعيل قيوح، العربي سديد، محمد آيت امبارك، الكلمة للسيد المستشار السيد فوزي نبعلال.

المستشار السيد فوزي بنعلال

السيد الرئيس

السيد الوزير

السادة المستشارين

يتوفر المغرب على إمكانات طبيعية فريدة تؤهله لتطوير وتنمية القطاع السياحي وذلك بفضل توفره على ثروات سياحية تساعده على تنويع المنتوج، ونخص بالذكر السياحة الجبلية والشاطئية والصحراوية، وكما أن قطاع السياحة في حاجة على استراتيجية واضحة لتنمية القطاع وضمان العوامل الضرورية لتلبية المتطلبات المستقبلية وهذا ما يستدعي حجز المناطق السياحية الملائمة والعمل على تواجد مقاولات سياحة وكفاءات تنافسية عالمية، وهنا نستحضر المناطق السياحية خصوصا الشواطئ الممتدة التي تفوق ثلاث آلاف كيلومتر، وهذه خصوصية المغرب لأن في إفريقيا تقريبا البلد الأول الذي تمتد شواطئه على هذا المدى، التي تحتاج إلى تجهيزات كما نستحضر المبلغ الذي رصد في إطار دعم صندوق الحسن الثاني لتنمية كمساهمة لتمويل ثلاث أقطاب سياحية لكل من السعيدية وراس الما بوجدة وخميس الساحل بالعرائش، وتغازوت بأكادير الذي هو موضوع تساؤلنا لمعرفة المراحل التي قطعها هذا المشروع الضخم الذي نراهن عليه من أجل

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

تحقيق مبتغانا وهو 10 مليون سائح في أفق 2010 لذا نسائلكم السيد الوزير عن مآل هذا المشروع وعن مراحل التي قطعها هذا أولا، وهل تم التفكر في مشروع ضخم كهذا بأقاليم أخرى مستقبلا؟ وما هو برنامجكم السياحي على المدى البعيد وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد عادل الدويري وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة المستشارة السادة المستشارون المحترمون

السادة الوزراء

أولا الجميع يعلم أن الحكومة قد وقعت خلال سنة 2002 على اتفاقية مع شركة لتهيئة محطة تغازوت وأن مع الأسف هذه الشركة الأجنبية ما احترمتش التزاماتها وهذا أدى بالحكومة إلى إلغاء العقد المبرم مع هذه الشركة الأجنبية وفي نفس الوقت، اعتماد المنهجية المطبقة على المخطط الأزرق لتفويت كذلك محطة تاغزوت، وقمنا بدعوة مستثمرين مهيئين منمين دوليين إلى زيارة الموقع لدراسة المشروع خلال نهاية سنة 2004 وسنة 2005ثم انطلقنا في طلب عروض دولي لتفويت المحطة انطلاقا من شهر ماي من 2005 والحمد لله اللي يمكننا نقول هو أن المشاركون في طلب العروض الدولي هم من أعلى مستوى دولي ومن جنسيات مختلفة منهم مغاربة، ومنهم كويتيين منهم أوربيين ومنهم أمريكيين وكذلك مستثمر الجزر الخالدات، سيقدم المستثمرون في نهاية شهر يناير المقبل أظن يوم 26 يناير المقبل الدراسات التقنية المدققة للمشاريع اللي غادي يمكن لنا من اختيار أحسن مشروع ممكن، وثانيا الترخيص للانطلاقة مباشرة بعد الترخيص للأشغال لأن المستثمرين غادي يقدموا الدراسات التقنية المدققة اللي غادي تسمح لنا من ترخيص الأشغال مباشرة من بعد اختيار المجموعة التي غادي تفوز بمحطة تغازوت.

فيما يخص المشاريع الشاطئية بصفة عامة لأن كان السؤال ديال السادة المستشارين كيتطرق كذلك للمشاريع الشاطئية بصفة عامة، نذكر أن هناك مخطط أزرق الذي يهم ستة محطات منهم طبعا السعيدية والعرائش ولكن منهم كذلك الحوزية قرب أزمور ومنهم كذلك الصويرة ومنهم كذلك تغازوت والشاطئ الأبيض اللي هاذ المشروع الضخم يهدف إلى خلق تقريبا 40 ألف غرفة فندقية أي 40 ألف منصب شغل مباشر.

المخطط الثاني هو المخطط ديال المشاريع الصغرى المنتوجات ذات الطابع المحلي والتي ركزت المبادرات الأولى ديال هذا البرنامج الجديد على مدينة آسفي والشاطئ ما بين الوليدية وآسفي ومدينة الداخلة، كذلك للرفع من النشاط السياحي واستغلال مؤهلات الرياضية ديال هذه المحطات أساسا الركوب على الأمواج في الشاطئ ما بين الوليدية وأسفي، كذلك و"نسوف" بمدينة الداخلة باتفاقيات مع منظمي أسفار ووكالات أسفار مختصة دولية للرفع من حجم النشاط وبرمجة هذا المنتوج في التسويق الدولي، هناك مخطط ثالث وهو برنامج اللي غادي ينطلق في 2006 واللي أعلنت عليه والوزارة يوم 18 ابريل 2005 اللي دخل في استراتيجية التنمية السياحة الداخلية وهو مخطط بلادي الذي يهدف إلى بناء وتشييد محطات شاطئية عائلية تقدم منتوج عائلي بأسعار منخفضة للعائلات المغربية في اغران قرب الناظور قاع سرار قرب تطوان، كذلك مولاي بوسلهام سيدي رحال، كذلك للاعيشة البحرية، كذلك محطة قرب مدينة تاغزوت، إذن إن شاء الله هذه هي المبادرات الشاطئية التي تقوم بها الوزارة، تعرفون جميعا أنني أحرص شخصيا على توسيع التغطية الترابية ديال برامج وزارة السياحة تدريجيا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد فوزي بنعلال

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات وطبعا نحن نثق في إستراتيجيتكم ونود طبعا أن تتحقق هذه البرامج على المدى البعيد، هو فقط كما يقولون ليطمئن قلبي هل فعلا سنصل السيد الوزير في أفق 2010 إلى 10 ملايين سائح وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا، لكم الكلمة السيد الوزير للجواب على هذا السؤال الكبير العميق.

السيد عادل الدويري وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

شكرا السيد الرئيس أنا دائما عندي نفس الجواب، أولا السياحة قطاع ناجح في بلادنا الحمد لله بفضل مجهودات الجميع، وانخراط وانضباط المهنيين في رؤية 2010 تحت التوجيهات السامية لجلالة الملك، والحمد لله وثيرة بناء الطاقة الإيوائية تشجعنا حيث أن 10 مليون ديال السياح تساوي مباشرة 220 أو 230 ألف سرير كطاقة إيوائية المؤشر الذي يجب تتبعه هو مؤشر الطاقة الإيوائية وتوسيع الطاقة الإيوائية والحمد لله هذه البرامج غادي تمكن من بلوغ أهدافنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير، ننتقل إلى سؤال موالي وهو غادي في قطاع السياحة وهو موجه كذلك إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حول تطبيق الفصل 79 من القانون 24.83 للمستشار المحترم السيد محمد طالحا لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد طالحا

بسم الله الرحمن الرحيم

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

هذا السؤال توجه إلى جميع الوزراء للي كيهمهم مراقبة التعاونيات طبقا للقانون 24.83استنادا إلى تقرير المفتشية العامة لوزارة المالية 3342 حول مراقبة تسيير وحسابات الاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية المغربية للحبوب الكائن مقره ب 48 زنقة الجزائر الدار البيضاء، وأذكر هنا أن التعاونيات ديال الحبوب هي الوحيدة التي تخلقت إبان الاستعمار وهي ملك جميع الفلاحين المغاربة الذين يمارسون مهنة الفلاحة، تبين أن هذه الأخيرة تعاني جملة من الاختلالات الوظيفية نتيجة التملص من المسؤولية المخولة لهيئة التسيير ولذلك نص هذا التقرير على ضرورة الشروع في تطبيق الفصل 79 حيث يقول أنه إلى تبين اختلالات من التعاونيات يسمح هذا الفصل الإدارة باش تمارس واحد النوع من الرقابة وتعين لجن التسيير والتصحيح ولمدة سنتين لأن القانون 24.83 كخطوة نحو تقديم نقائص التي تعاني منها إلا أننا نبدي استغرابنا من عدم تطبيق هذا الفصل إلى حد اليوم، ومن مجمل ما جاء به هذا التقرير على سبيل المثال أن الفرق مثلا ديال الشراء ديال الحبوب في الخارج والأثمنة المعمول بها داخليا على مدة ثلاث سنوات وصلت 4 مليون ديال الدرهم، ديال الدولارات أي 4ملايير اللي مشات كتهريب للعملة الصعبة وتعملت في بعض الحسابات الخصوصية ديال بعض الأشخاص في الخارج، لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن مغزى تطبيق هذا القانون لإنجاح هذا الاتحاد، وما هي الإجراءات التي اتخذتموها لمعالجة هذه الوضعية المقلقة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد وزير السياحة.

السيد عادل الدبوري وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

شكرا السيد الرئيس

بسم الله ارحمن الرحيم

السيدة والسادة المستشارين المحترمين

السادة الوزراء

بالفعل خضع الاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية المغربية بالدار البيضاء لافتحاصين، الافتحاص الأول من طرف لجنة إدارية مشتركة من وزارة الفلاحة والتنمية القروية، الوزارة المكلفة بالاقتصاد الاجتماعي، وزارة الداخلية، الافتحاص الثاني من طرف مفتشية وزارة المالية، ركز البحث الأول أساسا على التدبير القانوني والإداري ومدى احترام مقتضيات القانون 24.83 وأسفر عن مجموعة من النقائص وبطلب من مكتب تنمية التعاون تم عرض نتائج هذا البحث على الجمع العام الاستثنائي للاتحاد بتاريخ 31 دجنبر 2002وذلك بتطبيقا لمقتضيات الفصل 79اللي جا السيد المستشار به في السؤال ديالو المحدد لنظام الأساسي العام للتعاونيات ولمهام المكتب، ولأهمية التعاون قام الاتحاد بتنفيذ التدابير المتخذة من طرف هذه الجمعية لتصحيح الوضعية وننتظر الجمع العام المقبل المبرمج خلال شهر دجنبر من سنة 2005للتاكد من مجرى الأمور ومدى تطبيق خلاصة البحث الذي تم تقديمه على العرض العام الاستثنائي خلال سنة 2002، أما فيما يخص الافتحاص ركز أساسا على عملية شراء الحبوب وأثمنة شراء الحبوب والمبيعات من بعد هذا البحث قام الاتحاد المذكور بتوجيه مذكرة جوابية توضيحية لوزارة المالية ولم يتوصل بعد بأية ملاحظة من طرف تفتيشية وزارة المالية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير المحترم، الكلمة لكم السيد المستشار طلحا في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد طالحا

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات، إلا أنه أنا ما مقتنعش أنه اللي كان شي تكوين تعمل ما يمكنش إدي إلا أن مثلا الجمع العام كانت فيه 1ديال الناس وهما نفس الأشخاص اللي في المجلس الإداري، اليوم تقلص إلى 9 يعني فرق 2 ديال الأشخاص، إلا كان 9 ديال الأشخاص أخذو مباردة كيف يمكن التصويت لجوج ديال الناس فرضوا الرأي ديالهم هذا غير ممكن، ثم إن الجمعية العامة أو المجموعات العامة لم تنعقد منذ سنة 2000 وهذا خرق للفصل 40 الذي ينص على أن المجموعات العامة كيخصها تعمل كل سنة يعني أن الرئيس الحالي القرارات التي يأخذها غير شرعية، ثم إن الفصل 6 يقول بأن لا يمكن للتعاونيات إلا أن تتعامل مع المنخرطين فيها في الحين كنلقاو بأن مجمل العمليات ديال الاتحاد هي في الاستيراد، يعني خرق للفصل 6أيضا، يكفي إلا طبقت غير هذا الفصل أن تسحب الرخصة من هاذ الناس هادو، ثم فيما يخص الخضوع إلى قانون التعاونيات ما هو إلا تملص من الضرائب وهذا الشيء كالو السنة الماضية السيد وزير المالية، كال لو كان المكتب تنمية التعاون حيث جاب الضرائب للتعاونيات كلها لو كان مكتب التنمية التعاون كيدير الدور ديالو ما طبقنا التعاونيات ضريبة عشوائية على التعاونيات وهاذ الناس هادو خص تطبق عليهم الضريبة واش اللي كيدير 200 مليار سنتيم أقول 200 مليار سنتيم ديال رقم المعاملات يمكن له يعفى من الضرائب، السيد الوزير ثم الاختلاسات هناك اختلاسات واضحة في تقرير وزارة المالية إلا أنه كاين التواطئ أقول التواطئ، اسمح لي هاذ الجملة كاين تواطئ ديال مكتب تنمية التعاون مع هذه التعاونية إذا صح التعبير في جميع الأصعدة في التعويضات في التنقلات إلى غير ذلك.

في الأخير السيد الوزير، بأن التعاونيات والجمعيات هو النمط الصحيح الذي يتماشى مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وإخراج

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

أهلها من الفقر ولهذا كيخصكم تعطيو شوية دالعناية لهاذ الملف وشكرا السيد الرئيس،وإلا الإدارة السيد الوزير ما استطعتش أنها تقوم بالتكوين ما عليها إلا تعطي التقرير تحيلو على وزارة العدل وتخليها تقول الكلمة ديالها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد عادل الدويري وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

شكرا السيد الرئيس

السادة المستشارون المحترمون

السادة الوزراء

أولا نتبع عن قرب مدى تطبيق توصيات مكتب تنمية التعاون بعد البحث ثم عقد جمع عم خلال سنة 2003 اللي تلكم عليه السيد المستشار المحترم أي يوم 31 دجنبر 2003اللي تقدم به مكتب تنمية التعاون بعرض خلاصة البحث وجميع التوصيات وثم عقد اجتماعات أخرى للمكتب للتأكد من تطبيق التوصيات بحال للي قلت في الجواب ديالي هناك اجتماع مبرمج في الأيام القليلة المقبلة إن شاء الله كي نتأكد من تنفيذ جميع التوصيات المكتب وأنا كنضمن لكم السيدات والسادة المستشارون المحترمون أن هذا الاتحاد غادي يطبق جميع توصيات مكتب تنمية التعاون أم سيعاقب إلا ماطبقش وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم، باسمكم جميعا أشكر السيد وزير السياحة على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، ونرحب بالسيد وزير الداخلية الذي سنسمع إلى 2لسؤال موجهة إليه، السؤال الأول، يتعلق برخص سيارات الأجرة للمستشارين المحترمين السادة محمد الخضوري، محمد سعدون، ابو بكر اعبيد، عبد الجبار بوملحة، علي الضيون الإدريسي، السيد المستشار المحترم الدكتور الخضوري.

السيد المستشار السيد محمد الخضوري

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدة والمادة المستشارون

تعرف مجموعة من القطاعات عدة إصلاحات هيكلية تنظيمية في أفق إعادة تأهيلها لرفع التحديات المطروحة وكسب رهان التنمية المستقبلية، ونظرا لما لقطاع النقل من أهمية إذ يعتبر حلقة أساسية في الدور الاقتصادي فإنه انخرط بدوره في ديناميكية التغيير والتحديث مع ما يرفض ذلك من تحرير وإجراءات مصاحبة خاصة والمغرب يتطلع لاستقطاب 0لمليون سائح. لكن ما يثير الاستغراب هو الفوضى العارمة التي تشهدها سيارة الأجرة بدءا من منح رخص الاستغلال، أو ما يعرف عند العامة الناس بـ"لاكريمة"، ويقدر العارفون عددها بحوالي 40ألف مع ما يترتب عن ذلك من استغلال مباشر وغير مباشر، وإذا كنا لا نجادل في كونه مورد عيش العاملين بهذا المجال فإننا نعلم أنه يخضع للابتزاز والمساومة من طرف السماسرة والوسطاء الذين يلجؤون للنصب والاحتيال على بعض المواطنين الذين تحدوهم الرغبة في الحصول على هذا الامتياز. لهذا السيد الوزير المحترم ونظرا لما سبق ذكره نسائلكم عن المقاييس والمعايير التي تعتمدونها لمنح هذه الرخص؟ وما هو المانع من دمج هذا النشاط ضمن منظور اقتصادي تنموي بدل التعامل معه كمنافع وامتيازات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا، الكلمة للسيد وزير الداخلية.

السيد محمد الساهل وزير الداخلية

شكرا السيد الرئيس .

السيد الرئيس المحترم

السيدة المستشارة المحترمة

السادة المستشارون المحترمون

قطاع النقل الحضري عبر رخص سيارة الأجرة بصنفيه الأول والثاني يخضع لأحكام الظهير الشريف الصادر بتاريخ 12 نوفمبر 1963 والمتعلق بالنقل الطرقي وكذا بالدورية الوزارية عدد 281 الصادر ب 22 دجنبر 1981التي يتم بمقتضاها تحديد المعايير والشروط المعتمدة لمنح رخص سيارة الأجرة، وعلى هذا الأساس فإن هذا الامتياز يكتسي طابعا اجتماعيا نعطى الأسبقية فيه لكل الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود أو تلك التي قدمت خدمات جليلة لهذا الوطن، ومن جهة أخرى يجب التذكير بأهمية القطاع كمرفق عمومي يهدف إلى تلبية حاجيات المواطنين، حيث أن عدد سيارات الأجرة التي توجد قيد الاستغلال حاليا يناهز 68 ألف سيارة، وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة تماشيا مع سياسة اللاتمركز قد بادرت من خلال الدورية 122 الصادرة 5 أكتوبر 999إلى اسداد الدراسة والموافقة على طلبات الرخص سيارة الأجرة إلى لجن إقليمية أحدثت على صعيد كل عمالة وإقليم تحت إشراف السادة ولاة الجهات وعمال العمالات وأقاليم المملكة، وعلى مستوى آخر ومن أجل تحديث حظيرة سيارة الأجرة وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين لقد أكدت الدورية رقم 22 كذلك في تحديد سن السيارات المستعملة تحديد عدد المقاعد بالنسبة لسيارة الأجرة من الصنف الأول، التشديد على الفحص التقني للسيارات المستعملة لهذا الغرض، والتتبع للحالة الميكانيكية لها، وفي هذا السياق ومن أجل المساهمة في الرفع من مستوى الخدمات فقد أشارت الدورية السابقة ذكرها في الفصل الرابع المتعلق بشروط المعني واستغلال سيارة الأجرة على إمكانية فتح المجال للأشخاص المعنويين للاستثمار في قطاع النقل العمومي بواسطة سيارة الأجرة، كما أن قطاع النقل السياحي المفتوح

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

في وجه المقاولة الحرة يعرف نموا مضطربا ويساهم في تطوير قطاع السياحة في بلادنا، وفي الأخير لا بد من الإشارة إلا أن تحديث قطاع النقل عبر سيارة الأجرة من أولويات الوزارة ويندرج في إطار إستراتيجية مندمجة وجديدة وللنهوض بهذا القطاع للنقل العمومي تتوخى الوزارة من خلالها جعل هذا المرفق العام يرقى إلى تطلعات وحاجيات المواطنين ويمكن تخصيص أهم محاوره في النقط التالية: خوصصة القطاع النقل العمومي عبر الحافلات، وتحديث أساليب تدبير هذا المرفق، استعمال أساليب عصرية جديدة للنقل العمومي وأخص بالذكر مشروع "طرموي" لمدينة الرباط كمثال، الاعتماد على دراسة ميدانية معمقة تمكن من الاهتمام الدقيق بحاجيات المواطنين وتمكن من تلبيتها في أحسن الظروف وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب للدكتور الخضوري.

المستشار السيد الخضوري محمد

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على التوضيحات القيمة التي زودنا بها ولكن السيد الوزير الواقع المعاش شيء آخر الرخص الأغلبية ديالهم كيتوجدوا في الرباط ماكاينش واحد التوزيع للي هو عادل بالمقاييس التي صدرتموها السيد الوزير، كاين تدخلات وكاين زبونية هذا صحيح وهذا واقع ديالنا، خاصنا لا بد نمشيو فيه ولا بد كنطلب منكم تعملوا مجهود باش تحدوا من هذا، كذلك المعطلين ما دورهم في هذا الشيء، هذا جانب يمكن نداوويو بيه المعضلة للي عندنا وهي البطالة حنا متفقين معكم على أنه كاين ناس للي خدموا هاذ الوطن وكاين ناس اللي استحقوا وكاين ناس لي يمكن استفدوا من هاذ الشيء، ولكن الزبونية السيد الوزير كاينة وهذا واقعنا وكنطلب تحدوا من هاذ المسائل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الساهل وزير الداخلية

الأرقام لي عندي تعاكس ما يقوله السيد المستشار مع كل احترام على كل فهناك توزيع منصف على جميع العمالات حسب الحاجيات، كاين هناك تعطى رخص السياقة، على كل حال فباش نفهم هاذ المشكل ونحاول نحلوه هناك الآن استراتيجية جديدة بدون شك أن هذا القطاع غادي يكون فيه تحديث باش يكون حتى هو يتمتع، هو يمشي في نفس المنهج الذي كتمشي فيه الإصلاح جميع القطاعات الدولة وهناك آراء متضاربة هناك من يقول خص نخليوا هذا القطاع كما هو نبقاو في رخص السيارة، هناك آخر من يقول خصنا يتحرر هاذ القطاع للي بغا يدخلو يدخل غادي يكون دفتر التحملات حنا كل هاذ النظريات كنتعاملو معها، إن شاء الله في القريب العاجل ستجد الحكومة إستراتيجية جديدة مندرجة للي غادي تخلينا باش نمشيو فوق ما يمكن وجوده في هذا القطاع.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير الكلمة الآن لصاحب السؤال الثاني موجه للسيد وزير الداخلية حول المعايير المعتمدة لاستفادة بعض الأقاليم من برامج وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم جنوب المملكة، للمستشارين المحترمين السادة محمد بلحسان، الحو المربوح، يحيى يحيى، محمد رضا الطيب، علي سالم الشكاف، سيداتي الشكاف، ابراهيم السالمي، الكلمة للمستشار المحترم تفضلوا

المستشار الحو المربوح

شكرا السيد الرئيس

السيدان الوزيران

إخواني المستشارين المحترمين

السيد الوزير منذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عرش أسلافه المنعمين عرف المغرب ارتفاعا مهما في وتيرة التنمية وانطلاقا أوراش كبيرة همت بالأساس النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمختلف ربوع المملكة في إطار السياسة الجهوية المتبعة التي بدأت تكرس على أرض الواقع من خلال مجموعة من المشاريع والمنجزات العامة، من أجل الوصول للهداف التنموية المنشودة أحدثت وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم جنوب المملكة من أجل إنجاز المشاريع التنموية الضرورية واستقطاب الاستثمارات التي من شأنها تأهيل اقتصاد هذه الأقاليم، ثم أحدثت في نفس الإطار وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال التي جاءت من أجل تشريع التنمية الإقتصادية والاجتماعية للمناطق الشمالية، كما أحدثت مؤخرا وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الجهة الشرقية للمملكة لنفس الأهداف، وإننا نثمن المجهودات المبذولة في هذا الإطار والتي أثبتت نجاعة كبيرة لأنها تسير لبرامج معينة ومباشرة من شأنها التسريع بتحقيق التنمية البشرية لهذه المناطق والتقليل السريع للفوارق الجهوية، إلا أننا نتسائل عن مصير الأقاليم الجنوبية الشرقية وأقاليم أخرى مجاورة لها التي راكمت تأخرا كبيرا رغم المجهودات المبذولة في السنوات الأخيرة والتي مع الأسف تضل غير كافية لسد الخصاص وتدارك الفوارق والعزلة التي تعرفها هذه الأقاليم التي لا زالت في أمس الحاجة إلى العناية والرعاية من أجل ركوب قطار التنمية الشاملة. لكل هذا نسائلكم السيد الوزير، أولا، ألا ترون أن استفادة إقليم الراشيدية من برامج وكالات إنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الجنوب بالمملكة من شأنه أن ينهض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في هذا الإقليم، ثانيا ما هي الأسباب التي تحول دون توسيع نطاق تدخل هذه الوكالة ليشمل إقليم الراشيدية مثلا، خصوصا أن المادة الثانية من القانون المنظم لهذه الوكالة تسمح بذلك للحكومة وشكرا.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الساهل وزير الداخلية

السيد الرئيس المحترم

السادة المستشارين المحترمين

السيد الوزير

كما يعلم السادة المستشارون المحترمون لقد تم إحداث وكالة الجنوب إثر الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالة الملك نصره الله بتاريخ 6 مارس 2002 بمدينة العيون، حيث كان هذا الخطاب السامي بداية لعهد جديد وآفاق تنموية واعدة لأقاليمنا الجنوبية وللتذكير فإن المرسوم الصادر في 10 شتنبر 2002المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم جنوب المملكة تنص على أن نطاق تدخل هذه الوكالة يشمل كافة الجماعات التابعة لجهة كلميم ? السمارة ? العيون ?بوجدور الساقية الحمراء ووادي الذهب لكويرة، وفي هذا الإطار تركزت عناية الحكومة على إعطاء أهمية خاصة لدعم الاقتصادي والاجتماعي للأقاليم الجنوبية بالإضافة إلى دعم البنيات التحتية مما يستوجب علينا التركيز على هذه الرقعة الشاسعة من التراب الوطني الغالي على كل المغاربة، وذلك من أجل رفع التحديات التي سطرها صاحب الجلالة في خطابه التاريخي بمدينة العيون أما فيما يتعلق بإقليم الراشيدية فإن هذا الإقليم يعد قطبا جهويا واعدا باعتباره يشكل مدخلا أساسيا لمنطقة تافيلالت وملتقى هاما للطرق بمنطقة الأطلس، إذ يمتد هذا القطب على مجال شاسع واعتبارا لذلك فإن من شأن هذا الإقليم أن يطلع بدوره كقاطرة للتنمية الاجتماعية بالمنطقة، والجدير بالذكر أن إقليم الراشدية يعرف انطلاقة وإنجاز العديد من المشاريع السوسيو اقتصادية سواء منها المبرمجة من طرف الجماعات المحلية أو تلك المنجزة في إطار العمل الحكومي ولاسيما في إطار البرنامج الوطني لمحاربة الجفاف، كما أن هذا الإقليم سيستفيد بالخصوص من برنامج طموح وضخم هو برنامج millenium challenge accompt أي حساب الألفية وهو مشروع تنموي ممول من طرف في إطار التعاون الوطني وخاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وتتمثل المشاريع المقترحة في إطار هذا البرنامج فيما يلي وهي مهمة جدا برنامج حماية الواحات الذي يهم واحدة درعة تافيلالت وطاطا فكيك بكلفة شاملة تقدر بمليارين و500مليون درهم على مدى خمس سنوات تتمحور المشاريع المقترحة في هذا الإطار حول تعبئة الموارد المائية من خلال بناء السدود والسدود التلية وكذا حماية الموارد الطبيعية وتحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، برنامج تحسين الإنتاجية الفلاحية الذي يهم المناطق الرعوية والجبلية بكل من أقاليم الحوز، أزيلال، بولمان وشفشاون وفكيك، الحسيمة، خنيفرة، سوفن أوطاطا، تاويرت، بالخصوص المنطقة الجبلية لإقليم الرشيدية، وتقدر التكلفة الشاملة لهذا البرنامج بحوالي مليارين و600 مليون درهم ويشمل هذا البرنامج ثلاث محاور برنامج توسيع غرس الأشجار المثمرة يضم غرس 148 ألف هكتار بأنواع مختلفة، برنامج الإعداد الهيدروفلاحي، برنامج تربية الأغنام والماعز ومن شأن هذه الأوراش أن تتصدى للعجز الاقتصادي والاجتماعي وتشجيع الاستثمار وبالتالي توفير المزيد من فرص الشغل وكذا الاستجابة للحاجات الضرورية لساكنة هذا الإقليم، علاوة على ذلك فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أتت من أجل تدعيم عمل الدولة والجماعات المحلية بحيث تمنح قدرات مالية إضافية من أجل دعم الأنشطة المدرة للدخل والولوج إلى التجهيزات والخدمات الاجتماعية الأساسية وكذا دعم عملية التنشيط الاجتماعي والثقافي فللإشارة فرغم تحديد تدخل وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية في عمالات وأقاليم الجهة الجنوبية فيمكن أن يكون لمشاريعها وقع إيجابي على اقتصاديات المناطق المجاورة وذلك من خلال خلق دينامية اقتصادية عبر إشراك الفاعلين الاقتصاديين بهذه المناطق والإسهام في تشغيل اليد العاملة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السد الوزير، السي مربوح لك تعقيب تفضل.

المستشار السيد الحو مربوح

شكرا السيد الوزير، شكرا على هذه التوضيحات وما عندنا أي شك للعناية التي كتوليها الوزارة ديالكم لإقليم الراشدية، ونستبشر خيرا لكل هذه البرامج التي أعلنتم عنها، المهم تكون برامج تنمية ممنهجة وبأهداف معينة، المهم أيضا أن تتم هذه البرامج بوتيرة كافية لأن الفارق السيد الوزير فارق كبير والدراسات تؤكد ذلك أن الفارق ما بين 1 و4ما بين هذه المناطق التي عرفت واحد التراكم كبير في التنمية ديالها، والمناطق الأخرى، التي مشت بوتيرة أخرى كل ما قلتم السيد الوزير يثلج الصدر برامج طموحة ونتمنى أن يكون نتائجها مثل نتائج أعمال الوكالات في الجهات الأخرى وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار المحترم، أنتقل للسؤال الثالث الموجه للسيد وزير الداخلية حول نزاعات أراضي الجموع للمستشارين المحترمين السادة ادريس الراضي، أحمد بنا، أحمد التويزي، الكلمة لكم السيد الراضي.

المستشار السيد ادريس الراضي

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس

السادة الوزراء

الزميلات والزملاء المستشارين

ينص الفصل الرابع السيد الوزير، من ظهير 27 ابريل 1919 على حق الجماعات في تقسيم الأراضي الجماعية مؤقتا قصد استغلال من

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

طرف أعضائها، وكل نزاع قائم حول هذا الموضوع يعرض على مجلس الوصاية الذي تعتبر قراراته غير قابلة للطعن أمام المحاكم كما أن هذا المنشور الوزاري عدد 8 و62 في شأن توضيح جهة الاختصاص بالنظر في نزاعات الأملاك الجماعية قد أثار السبيل حسب منطوقه لكل القضاة والقواد إلى التفرقة بين الأحوال التي يكون فيها الاختصاص للقضاة أو لمجلس الوصاية على أملاك الجماعات عند نشوب نزاع يتعلق بالملك الجماعي ومن المعلوم السيد الوزير، على مستوى الممارسة أن النزاعات التي تنشأ لسبب من الأسباب بين ذوي الحقوق يلجأ أطرافها إلى السلطة المحلية أي القائد أو رئيس الدائرة وهو يقوم بحل هذه النزاعات مع نواب الجماعات، وفي حالة وجود مشاكل معقدة يحيلها القواد إلى مجلس الوصاية حسب مقتضيات المنشور الوزاري المشار إليه سابقا، السيد الوزير ما يقع على أرض الواقع يتعارض ويتنافى مع مقتضيات المنشور الوزاري لسنة 1962 بحيث أن هناك قضايا تعرض على القضاء العادي ومجلس الوصايا في آن واحد، والمشكل أقول المشكل يطرح عندما تصدر قرارات متناقضة عن الجهتين وهذا يطرح مشكلا ليس للإدارة فقط بل حتى للمتقاضين، فالإدارة المتمثلة في السلطة المحلية التي تحال إليها قرارات المجلس قصد التنفيذ تصبح عاجزة أمام وجود حكمين متناقضين، وهنا السيد الوزير عندنا بعض الأحكام، إلا بغيتو نعطيوهم لكم وهناك مشكل ثاني ويتعلق أيضا بخرق مقتضيات الفصل 12 من ظهير 1919 الذي ينص على أن قرارات مجلس الوصاية لا تقبل الطعن أمام المحاكم في حين بدأنا نلاحظ أن قرارات نهائية للمجلس أصبحت تحال على المحاكم الإدارية ويتم الطعن.

السيد الوزير كيف ستعالجون هذه المعضلة المترتبة على تنازع الاختصاصات بين القضاء العادي ومجلس الوصاية؟ كيف يمكن تدارك خروقات أقول خروقات القضاء الإداري لظهير 1919؟ ألم يحن الوقت للتفكير في إعادة النظر في النصوص القانونية التي أصبحت قديمة ومتجاوزة في الحصول، بالمناسبة السيد الوزير أنوه أيضا بالمبادرة التي قامت بها مديرية الشؤون القروية التابعة لكم السيد الوزير بتنظيم يوم دراسي حول أراضي الجموع، لنتسائل أيضا أين وصلت مراحل تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذا اليوم وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الساهل وزير الداخلية

السيد الرئيس المحترم

السيدة والسادة المستشارين المحترمين كنشوفو بين الفينة والأخرى النزاعات مختلفة الأنواع بين ذوي الحقوق سواء فيما بينهم أو بين جماعات سلالية والغير، والتي غالبا ما تتعلق بالترامي على الملك الجماعي بالحرث أو البناء أو الرعي أو باستحقاق حصة جماعية أو بالحدود الفاصلة بينها.

في المرحلة الأولى تتدخل الهيئة النيابية لجماعة السلالية للفصل في النزاعات التي تنشب بين أفرادها في حالة ما استعصى الحل يحال النزاع على مصالح هذه الوزارة باعتبارها سقطت الوصاية التي تسهر على تسوية توافقية بين أطراف النزاع أو على مجلس الوصاية، ويعد هذا المجلس صاحب الاختصاص للفصل في قضايا الجماعات السلالية ويستمد قوته القانونية من مقتضيات الظهير الشريف المؤرخ ل 196/27 المعدل والمغير بظهير 6 فبراير 1963 لاسيما الفصلين الرابع والثاني عشر منه الذي يصبغ على قراراته صفة إلزامية، وكما أشار إلى ذلك السادة المستشارون يحدث أن تحال بعض هذه النزاعات خطأ إن لم تكن قصدا على أنظار المحاكم للبث فيها، ولتفادي تنازع الاختصاص بين مجلس الوصاية والمحاكم العادية تم إصدار دورية مشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة العدل بتاريخ 12 مارس 1962 التي حددت الأحوال التي يعود فيها اختصاص لكل جهتين ويمكن تلخيص الأخوال التي يرجع فيه اختصاص المحاكم، أولا القضايا الجنائية: دعاوى الاستحقاق سواء بين الجماعات السلالية أو بين أفرادها حول عقارات لم تتم تصفيتها بعد، النزعات التي يدعي فيها أحد الأغيار حقوقا خاصة أرض جماعية لم تتم تصفيتها قانونيا بعد، دعاوي التصرف على اختلاف أنواعها بما فيها الضرر في حين يختص مجلس الوصاية بالنظر في النزاعات القائمة بين أعضاء الجماعة حول عقار تمت تصفيته قانونيا، النزاعات القائمة بين جماعيتن أو أكثر تملك على الشياع عقار ثبتت صفته الجماعية بمقتضى التحفيظ أو مصادقة على عملية التحديد الإداري، ثانيا، النزاعات القائمة بين الجماعات والغير الذي يدعي حق التصرف في عقار لم ينازع الطرفان في صفته الجماعية ولا بد من الإشادة في هذا الخصوص بالمجهودات التي بذلت على مستوى مجلس الوصاية إذ تم تبني مقاربة جديدة مكنت من تحسين الأداء وتسريع الوتيرة والتي تمثلت في الاعتماد ابتداء من 2004 على المعالجة المعلوماتية التي مكنت من حصر حجم القضايا الواردة على مجلس الوصاية مع تصنيفها، تكثف دورات مجلس الوصاية باعتماد مبدأ الدورتين للمجلس كل شهر، برمجة النظر في 80 ملف كل شهر بمعدل 40 ملف كل دورة مع تزويد أعضاء المجلس 15 يوما قبل حدوث تاريخ الدورة بكافة تفاصيل القضايا المبرمجة، ولعل النتائج المحصل عليها من خلال اعتماد هذه المنهجية أكبر دليل على تحسين أداء مجلس الوصاية وتسريع وتيرته من أجل تصفية النزاعات خلال مدة وجيزة والحد من لجوء الأطراف المعنية إلى القضاء، وبالرجوع إلى الأحكام الصادرة يمكن إرجاع هذا التناقض في بعض الأحيان إلى العيوب الشكلية التي تعطي دعاوى مرفوعة وأحيانا أخرى إلى سوء نية المتقاضين الراغبين في الحصول على أحكام لفائدتهم وفي الأخير، يجب الإشارة تم التأكيد كما قلت السيد المستشار في اليوم الدراسي الذي نظمته هذه الوزارة يوم 11 أكتوبر من السنة الجارية على ضرورة تحيين وتفعيل الدورية المشتركة بين وزارة العدل ووزارة الداخلية السالفة الذكر على ضوء التطورات التي يعرفها الجهاز القضائي، الآن كاين المحاكم الإدارية

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

حتى هي كتكتب بفضاء القضائي مع فتح المجال أكثر لمجلس الوصاية مادام الأمر يتعلق بتطبيق أعراف وعادات من أجل مواصلة الجهود، والمساهمة في فض النزاعات التي تدخل في نطاق اختصاصاته ونتمنى أن يساهم هذا الإجراء في حل هذا الإشكال الذي وضعته وفي المزيد من التعميق والتفعيل اختصاصات هذا المجلس.

السيد رئيس الجلسة

لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد البنا

السيد الرئيس

السيد الوزير كنشكركم على هذه الأجابة في الحقيقة المستفيضة التي حاولت كيفما كان الأمر أنها تلم بالموضوع، ولكن الإشكالية حنا معكم السيد الوزير مجلس الوصاية هو يقوم بواجبه أحسن قيام والمشكل ما مطروحش على مجلس الوصاية لأنه مجلس الوصاية، الإشكالية كتطرح الوقت اللي يكون فيه القضاء العادي مللي كيكون المحكمة تتدخل في اختصاصات أخرى، من غير هذا الشي الذي أشرت إليه وعندنا أمثلة فيما يخص أطراف لي هما ماعندهومش فيه الاختصاص كيولي الحكم صادر باسم صاحب الجلالة هنا فين كتختلط الأمور كتولي الإشكالية قانونية كبيرة حنا أولا مع ذلك اليوم الدراسي حنا نثمنه لأنه كنا في الحقيقة شرح المشكل شرح مستفيض إلا أننا كنطلب منكم السيد الوزير ألا أنه السيد المدير العام ممكن أنه يقوم بجولات عبر المملكة لأنه كتعرف هذه الأراضي الجموع من منطقة لمنطقة يعني كتختلف منطقة الغرب ماشي هي منطقة الجنوب ومنطقة الشمال، إذن ابغينا أيام دراسية على مستوى جميع المناطق والجهات المغربية باش يمكن التوصل لشي مناظرة وطنية تكون مناظرة فعالة، ويكون عندنا فيها القدرة والشجاعة اللازمة باش نخرجو بشي قرار من أجل تمليك أراضي الجموع لأن الإشكالية الآن السيد الوزير هاذ البطالة وهذه العطالة اللي كتعرف، الآن كنعرف جل حاملي الشهادات سواء كانو تقنيين أو مهندسين فلاحيين كلهم بغاو يعملوا في القطاع الفلاحي وهذا يمكن لان توفر الغذاء لبلادنا وبإمكان كذلك لأنه الإشكالية للي كاينة مطروحة الآن هي تمويل هذه الأراضي ماكاينش لأن ما يمكنش ناخذ عنهم قروض ما يمكنش مستثمر فيهم لماذا لأن المادة القانونية ماعندناش وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا، ننتقل إلى السؤال الرابع الموجه للسيد الوزير حول معاناة ناقلي اللحوم الحمراء للمستشارين المحترمين السادة محمد كريمن، محمد العربي القباج، الطاهر الفيلالي، محمد أبو الفرج، الكلمة لسيد محمد العربي القباج.

المستشار السيد محمد العربي القباج

شكرا السيد الرئيسي

السيد الوزير

الأخت والإخوة المستشارين المحترمين

غير خافي عنكم الدور الهام الذي يطلع به ناقلو اللحوم الحمراء في تقريب هذه المادة من المواطنين، غير أنهم يعانون من مشكل اسمه تعدد الضرائب الحضرية، ذلك أنه مثلا ينقل هذه المادة من الرباط في اتجاه البيضاء يؤدي عنها رسما بكل من الرباط والدار البيضاء الأمر الذي يثقل كاهل هؤلاء النقالة، مما يجعلهم يفكرون في الهجرة وترك الحرفة لذا نسألكم السيد الوزير عما تعتزمون القيام به من أجل أن يكون رسما واحدا من مدينة يتم الانطلاق منها ونحتفظ بما تبقى من وقت للرد.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد محمد الساهل وزير الداخلية

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس المحترم

السادة المستشارون المحترمون

كما تعلمون فإن استعمال مرافق المجزرة الجماعية يستوجب أداء واجبات تشمل واجبا أصليا مقابل عملية الذبح والفحص البيطري، وواجبات عند الخدمات التكميلية مثل المكوث في الإسطبل واستعمال المصالح ومغاسل الأمعاء والمكوث في محال التبريد ونقل اللحوم، كما ينص عليها قانون الجبايات المحلية، وطبقا لمقتضيات القرار الجبائي المتخذ من طرف المجلس الجماعي فإن هذه الواجبات التي تحدد عن كل كيلوغرام من اللحوم الصافي تؤدى من طرف الجزارين المستفيدين من الخدمات المؤداة بالمجزرة الجماعية، وهكذا فإن نقل اللحوم من المجزرة الجماعية إلى أماكن البيع المتواجدة داخل المدار الحضري يعتبر من بين الخدمات التكميلية حيث يخضع لواجب يؤدى بالمجزرة من طرف المستفيد من الخدمة إذا تعلق الأمر بشاحنات تملك الجماعات المعنية، أما إذا كان النقل بواسطة شاحنات بملك الخواص فإن المستفيد من نقل اللحوم يؤدي لصاحب الشاحنة مقابل هذه الخدمة المؤداة دون أن يؤدي إلى الجماعة أية واجبات عن هذه العملية إلى ما كانش ازدواجية النظام الجبائي، وفي حالة نقل اللحوم من مدينة إلى مدينة أخرى فلا يمكن استعمال شاحنة الجماعة فليقم الجزار أو الجزارون باستعمال شاحنة الخواص وأداء مقابل لهذه الخدمة لفائدة أصحاب الشاحنات إضافة إلى أداء واجب الفحص البيطري لفائدة الجماعة التي سوف يتم بيع اللحوم بها دون أداء أية واجبات عن نقل اللحوم لفائدة هذه الجماعة.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير، السيد كريمن لكم الكلمة السي المستشار.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المستشار السيد محمد كريمن

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب ولو أنه ماشي كافي السيد الوزير المشكل، المشكل ماشي فقط نقل اللحوم هي حلقة من سلسلة من الحوم الحمراء، إذن هذا القانون اللي ساري به العمل هو قانون قديم وقديم جدا يعود ل 1953 وأصبح الآن متجاوز في عدة شطوره، أعطيكم مثلا كتولي النكتة السيد الوزير أنه هذا القانون في الفصل الرابع ديالو كيقول بأنه نقل اللحوم خصها تمر في الكتان الذي يغسل أو في سلل من القصب أو من الدوم، حنا اليوم كنعرفو بأنه كاين وسائل النقل أخرى، كاين إمكانيات جد تقنية، التكييف وكل هذا فالمشكل أنه في نفس الوقت أن هذا القانون يهم جوج وزارات وهنا فين كين الإشكالية، ووزارة الفلاحة واعية بهذا المشكل غيرت بعض الإجراءات باش تسهل لهذه الحرفة لأنها هي حرفة إنتاج ذبح وتسويق اللحوم الحمراء إذن عدة حلقات أعيد فيها النظر، ولكن فيما يخص الحلقة المهمة للي هي الذبح والتسويق فالمنتظر منكم السيد الوزير أنه إعادة النظر في هذا القانون لأنه ولا جد متجاوز وفيه بعض الضرائب متعددة، فمثلا لما تكلمتي عندكم الحق السيد الوزير لأنه إلا كانوا خدمات في واحد المجزرة خصنا نؤدي عليها، ولكن إلا نقلت اللحم لمكان آخر من الرباط إلى الدار البيضاء مثلا خاص يؤدي عليها كذلك في الدار البيضاء، الرباط كانوا فيها خدمات، الذبح كان فيها التبريد كان فيها، ولكن الدار البيضاء ما فيها غير التفتيش فكيف يمكن مثلا علاش الرباط والدار البيضاء، الرباط عامل درهم الدار البيضاء 2 دراهم، نفس الخدمات إذن خاصنا نوحدو هاذ القرار الجبائي، في نفس الوقت هذه المهنة السيد الوزير بمجرد هاذ القانون هذا هي المهنة الوحيدة للي كتخلص واحد الضريبة غريبة، ضريبة للخيرية وحيدة في المغرب كله هذه المهنة للي كتخلص ضريبة للخيرية ما كاين حتى مشكل إذا كان جميع الحرف إعاونوا دور الخيرية ولكن ما تكونش دور الخيرية على إنتاج اللحوم، والخطر السيد الوزير هو أنه فعلا بجهد وزارة الفلاحة بجهد المهنيين للي انضموا في جمعيات وهاذ الإنتاج غادي مزيان، إن قدروا تقولوا بأنه غادي اتزادو لأن كاين الاكتفاء الذاتي وكاين الجودة، الخطر اليوم السيد الوزير حنا في العولمة، ويمكن بهذه العولمة نحيووا هاذ المهنة إذن خاصنا نراجعو هذه القوانين باش سيمكن لها السيد الرئيس، إذن الضرورة أنه المشكل هو مشكل قانوني مشترك بن وزارتين بالنسبة لكم هو مشكل بسيط، أنما النسبة بوزارة الفلاحة فهو مشكل كبير لأن كيهم إنتاج ضخم بالنسبة لفلاحة إذن كنطلب منكم السيد الوزير الله يخليكم التعاون مع وزارة الفلاحة ونحن كذلك باش نعاودو نشوفو النظر في هاذ القانون وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار كنبغي نوضح أن النظام الداخلي لا يعطي حق دمج الوقت المخصص لطرح السؤال مع الوقت المخصص لتعقيب لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد الساهل وزير الداخلية

شكرا السيد الرئيس، أنا بغيت نوضح للسيد المستشار أننا نتعامل بتنسيق مع وزارة الفلاحة والصيد البحري خدمة لهذا القطاع خدمة للفلاحين خدمة للمنتجين وخدمة للجزارة، وللعموم بصفة عامة فيما يخص الجانب الجبائي من هذا الموضوع، كما يعرف الجميع فحنا مقبلين على دراسة قانون الجبايات المحلية وستكون فرصة باش نتوسع في هذا المجال إلا كاين شي ضريبة زايدة عادي نحيدوها، وإلا كان شي ضريبة مزيانة خصنا نعيطوها الأهمية باش تكون عند الجماعات واردات كافية مع العلم أن تلك الضريبة الغريبة هي ضريبة تضامنية وكاينة في عدة مجالات وقطاعات ماشي غير في هذا المجال.

السيد رئيس المجلس

شكرا السيد الوزير، أنتقل إلى السؤال الخامس موجه للسيد وزير الداخلية حول ظاهرتي الهجرة السرية وهجرة الأدمغة، للمستشارين المحترمين السادة محمد فضيلي، الحسن أتغلياست، الحسن قيشوحي، بوسلهام بيتة، المستشار المحترم سي لحسن لكم الكلمة.

المستشار السيد لحسن أتغلياست

لا يخفى على أحد كون بلادنا تعرف ظاهرة اجتماعية خطيرة وبنسبة جد مرتفعة ألا وهي الهجرة بجميع مكوناتها وأصنافها، وسائل الإعلام المكتوبة، المرئية، والمسموعة، الوطنية منها والدولية تتطرق باستمرار بل وتنشر صور المغاربة الذي يلقوا حتفهم في السواحل، ولعل ما عرفته مؤخرا السواحل التونسية والجزائرية من عدد هائل من الضحايا المغاربة لخير مثال على الكارثة اللإنسانية وهذا في اعتقادنا يشوه صورة المغرب في الخارج، بالإضافة إلى الهجرة السرية يعرف المغرب ظاهرة هجرة الأدمغة إذ نسجل سنويا خروج عدد هائل من ذوي الشواهد العليا والقدرات العلمية بسبب التهميش الذي يعانون منه وهو ما يفتح شهية الغرب لاستقطابهم عبر إغرائهم بتحفيزات مادية وتحسين ظروفهم المعيشية وكذا الزيادة في تكوينهم في مجال اختصاصهم. سؤالنا لكم السيد الوزير ألم تفكر الحكومة في وضع مقاربة شمولية عبر نهج سياسة جريئة للاستثمار في الموارد البشرية وتحسين ظروفها بغية الحد من هذا النزيف وكذا هجرة الأدمغة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الساهل وزير الداخلية

السيد الرئيس

هاذين الموضوعين هامين خاصهوم أكثر من ثلاث دقائق ولكن سأحاول الجواب، السيد الرئيس تشكل محاربة ظاهرة الهجرة السرية إحدى أولويات الوزارة وزارة الداخلية نظرا لإفرازاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية البالغة الخطورة وانعكاساتها السلبية على شباب المجتمع المغربي الذين يقعون ضحية استغلال من طرف

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

بعض السماسرة ومنظمات دولية لتهريب البشر، ووعيا بخطورة هذه الظاهرة كان من الضروري إيجاد مقاربة شمولية وقائية وجزرية لهذه الظاهرة حيث تم وضع إستراتيجية واتخاذ تدابير ناجعة لمحاربتها بتشديد الخناق على الشبكات المتخصصة في تهريب البشر، تم تجهيز الشواطئ والحدود بوسائل الرصد والمراقبة مع تعزيز الموارد البشرية المرصودة لهذه الظاهرة وبفضل تظافر السلطات الأمنية تم تفكيك أكثر من 380 شبكة للهجرة السرية منذ بداية شهر يناير إلى غاية نهاية شهر نوفمبر 2005 وإلقاء القبض على حوالي 28 ألف و600 مهاجر سري خلال نفس الفترة من بينهم 750 ألف مهاجر سري و21 ألف وشي حاجة مهاجر سري أجنبي الأغلبية من دول جنوب الصحراء، بالموازاة مع ذلك فقد تبنت الحكومة مبدأ تعزيز الدولي والجهوي اختيار استراتيجي لمحاربة الشبكات الإجرامية والدولية التي تنشط في الاتجار بالبشر، ولا يسعنا هنا إلا أن ننوه بالمجهودات التي قامت بها الدول الشقيقة خصوصا الدول الإفريقية في علمية الترحيل الطوعية لمواطنيها المتواجدين بشكل غير قانوني بالتراب المغربي، ونسجل أيضا أن المغرب استطاع اليوم أن يفرض رؤية وتوجهات جديدة في ميدان تدبير ملف الهجرة السرية، ومن هذا المنطلق فإن المقاربة الأمنية الصرفة تبقى غير مجدية ويجب علينا النظر في الدوافع والأسباب الرئيسية للهجرة ومن جهة أخرى، فإن المغرب لا يمكنه أن يتحمل وحده المسؤولية في تدبير هذا الملف الشائك بل يجب على جميع الدول المعنية بما فيها الدول المصدرة ودول العبور والدول المستقبلة إذن بأن تنخرط في تدبير هذه الظاهرة وفي هذا الإطار فقد نادى المغرب لعقد قمة أورو إفريقية حول ظاهرة الهجرة والتي من المزمع عقدها خلال سنة 2006، وعلى العموم فإن الإجراءات الأمنية لا تشكل الجانب الوحيد الكفيل بالقضاء على هذه الآفة بل هناك جوانب أخرى مرتبطة بالقطاع التنموي الاقتصادي للقضاء على الفقر والبطالة اللذان يشكلان أحد الأسباب المهمة لتفاحش ظاهرة الهجرة السرية بالإضافة إلى الجانب التحسيسي والإعلامي الذي له دور مهم في إظهار مخاطر هذه الآفة، أما فيما يتعلق بهجرة الأدمغة فيجب التوضيح هنا أن إشكالية هجرة الكفاءات والعقول هي إشكالية عالمية تشتكي منه العديد من الدول حتى المتقدمة منها وهي تدخل في إطار الهجرة المشروعة والمرتبطة برغبات الإنسان في تطوير آفاقه سواء المهنية أو الاجتماعية ولكل شخص أن يمارس حقه الطبيعي في السفر والتنقل والتجوال، لكن لا بد من الاعتراف أن السنين الأخيرة عرفت تزايد هجرة هؤلاء الشباب وكما يصطلح عليهم بالأدمغة خاصة إلى الدول الأوربية والولايات المتحدة وكندا، مما جعل المغرب يفقد هذه الطاقات الحيوية والتي تحتاجها بلادنا للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ووعيا منها بسلبيات هذه الظاهرة وللحد من المشكل وتحويل هذه الهجرة إلى مصدر مفيد للبلاد فهناك عدة محاور تصب في خانة التأهيل العام لاقتصاد الوطني، وتشجيع البحث العلمي، وتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج عن طريق خلق شبكات للتعاون مع هذه الأطر وإجراءات أخرى وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا، لكم الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أتغلياست

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات المهمة والعناية التي أعطاها لهذا الموضوع المهم وما يمكن هاذ الشي يصدر إلا عن وزير محنك كالسيد مصطفى ساهل اللي داز في عدة مناصب التي أهلته باش يكون فالمستوى ديال هاذ الأمور هاذي، الذي نأمله السيد الرئيس، السيد الوزير هو أن نضع حدا لهجرة الأدمغة حتى لا نقع فيما وقعت فيه الدول العربية شعراء المهجر إلى ما إلى ذلك، أو ألمانيا للي مشاو العلماء ديالها كاتستخدمهم الولايات المتحدة في تسيير الأمور من جهة، ومن جهة أخرى أن يتم ضرب بيد من جديد على الوسطاء للي كينظمو هاذ الانتحار الجماعي لأن هاذ الانتحار حرمه الله تبارك وتعالى وخاصنا في هاذ الباب نضربو على يد من حديد حتى يكونو عبرة لكل من سولت له نفسه ومن يحدو حدوهم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار المحترم، السؤال السادس الموجه إلى السيد وزير الداخلية حول الإنعاش الوطني لفائدة سكان الأقاليم الجنوبية، للمستشارين المحترمين السادة المهدي زركو، محمد المنصوري، عبد اللطيف اسطمبولي، أبو زيد ابراهيم، عبد الله أبو زيد، خنوفة عبد الله، حسن أبو العز، عبد القادر قوضاض، محمد صالح اقميزة، الهاشمي السموني، لحسن بوعود، لكم الكلمة السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المهدي زركو

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

السيد الوزير المحترم استلهاما من التوجيهات الملكية السامية وارتباطا بالأوراق التنموية الكبيرة التي تعرفها أقاليمنا الجنوبية والتي مكنت ولله الحمد من إطلاق دينامية اقتصادية بهذه الربوع العزيزة فإننا نطرح اليوم مجددا وبشكل استعجالي ضرورة صياغة مقاربة حكومية شمولية للنهوض بالأوضاع الاجتماعية لرعايا صاحب الجلالة لأقاليمنا الصحراوية المسترجعة، إنما يجعلنا نلح على الطابع الاستعجالي لهذا الموضوع هو كون المستوى المعيشي للسكان بأقاليمنا الجنوبية قد عرف تراجعا نسبيا أمام الارتفاع المهول للأسعار والخدمات الذي يؤثر في الأوضاع الاجتماعية للساكنة، وهو بالتالي ما يبرر بعض الحركات الاحتجاجية التي تقع بين الفينة والأخرى، وإذا كان سكان من الأقاليم الصحراوية قد استقبلوا بارتياح شديد المصادقة على المخطط التنموي المندمج لوكالة إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

فإننا نرى أنه من الضروري القيام ببعض الإجراءات الاستعجالية المصاحبة ذات الطابع الاجتماعية تهم أساسا قطاعات التشغيل والسكن والصحة، وتهم بالخصوص الرفع من قيمة الاعتماد المخصص للإنعاش الوطني المخصص لفائدة سكان هذه الأقاليم وفي هذا السياق نسائلكم السيد الوزير المحترم ألم يحن الوقت بعد للرفع من قيمة اعتماد الإنعاش الوطني الذي لا يتجاوز في أحسن الأحوال 1600 درهم للأجرة شهريا منذ أن تم إقراره منذ ما يناهز 30 سنة والرقي على الأقل إلى 2000 درهم وذلك حتى يمكن المستفيدين من اعتماد مالي يساهم في تحسين أوضاع معيشتهم ويستجيب ولو نسبيا لبعض مستلزمات الحياة الضرورية خاصة بالنسبة لذوي الدخل المحدود من أبناء أقاليمنا الجنوبية العزيزة، ثانيا ألا تفكر الحكومة في الزيادة في الاعتمادات الخاصة للإنعاش الوطني لفائدة الجماعات المحلية بالأقاليم الجنوبية، وذلك قصد الرفع من وتيرة التشغيل في هذا الإطار؟

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الساهل وزير الداخلية

شكرا السيد الرئيس

فيما يخص الاعتمادات المخصصة للأقاليم الجنوبية فإن هذه الأقاليم تحظى بعناية واهتمام خاصين في توزيع اعتمادات الإنعاش الوطني، إذ أن هذه المؤسسة تراعي في هذا الشأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأقاليم بما في ذلك ضعف فرص الشغل التي توفرها القطاعات الاقتصادية المنتجة خاصة خلال السنوات الأولى لاسترجاع هذه الأقاليم إلى حظيرة الوطن الأم، ولإبراز هذه المعاملة الخاصة لأقاليمنا الجنوبية يتعين التذكير أن الجهات الثلاث استفادت سنة 2005 من غلاف مالي إجمالي قدره 361مليون درهم، وهذا المبلغ يمثل 43٪ من مجمل ميزانية الإنعاش الوطني وبالمقارنة مع مدى استفادة ساكنة هذه الجهات مع الجهات الأخرى للمملكة قد يتضح جليا العناية الموجهة للأقاليم الجنوبية للمملكة، إن مجهود الدولة لن يقف عند هذا الحد ذلك أن الاعتمادات المخصصة للأقاليم الجنوبية ترتفع سنويا بنسبة تصل إلى 6٪ على الأقل وفي نفس الإطار فإن مجهود الدولة وتدخلاتها ستعرف وتيرة سريعة على مستوى القطاعات الأساسية والحساسة المرتبطة بحياة الساكنة المحلية، والاهتمام بصفة خاصة بقطاعات الشباب والمرأة، كما أن عمل وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية يعرف دفعة قوية خاصة على مستوى المرافق الاجتماعية والأنشطة المتوفرة لمناصب الشغل بالمدن والجماعات التابعة للأقاليم الجنوبية للمملكة، أما الشق المتعلق بالأجور التي يستفيد منها العاملون في الإنعاش الوطني فإنها تخضع للحد الأدنى للأجور بالقطاع الفلاحي ويتم تحديدها حسب الجدول التالي: العمال غير المختصين عندهم 45.50٪ 50درهم العمال المختصون عندهم حوالي 53 درهم، والعمال المؤهلون عندهم حوالي 58درهم وتخضع طبيعة الحال هذه النسبة للإجراءات والمصادقة العادية التي تخضع لها جميع مرافق الدولة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير، ننتقل للسيد مهدي تفضل.

المستشار السيد المهدي زركي

شكرا السيد الوزير على التوضيحات التي أعطانا. فعلا السيد الوزير الإشكالية هو أنه الشغل يعتمد أساسا في الأقاليم الجنوبية على الإنعاش وهو غياب الاستثمارات وغياب القطاعات الأخرى من العمل، الكل يعتمد على الإنعاش وبالفعل إن أغلبية الإنعاش بالنسبة لمملكة هو في الأقاليم الجنوبية لكن هذا لا يكفي السيد الوزير لأنه نعرف أن هناك فئات كثيرة تخلص الآن في قضية بطاقة التناوب هناك أربع إلى خمس عائلات تتناوب على بطاقة واحدة 1600درهم، يتناوب عليها أربع عائلات يعني إلا جينا نحسبو 200 درهم تقريبا لشهر واش هاذ 200 درهم غادي تكفي لأحد؟ لا أظن أنها تكفي 200 درهم، كذلك هناك الناس اللي كتخلص نصف البطاقات وأغلبية هاذ الناس أرامل أو عجزة يتخلص 650 درهم، و650درهم معالي الوزير غادي تكفي حد؟ الإشكالية هو أنه غياب القطاعات الأخرى وغياب الاستثمار، هناك الإنعاش أعطى أكثر ما يمكن ولكن مادام هناك قطاعات أخرى والاستثمار غير موجود يجب أن نريدها اعتمادات وخصوصا إذ عرفنا أن هذه الاعتمادات كتخص الأوراش للي تيقوم بها الإنعاش عطت نتائج جد إيجابية والتي كتصب في الحالات الاجتماعية وكانت في المدن أعطت نتائج إيجابية ولكن حنا بغينا تمشي للجماعات القروية لأن هناك الأجرة ديال القرويين من القرى إلى المدن كتخلق لنا مشاكل، بغينا هاذ الاستثمارات تزيدو فالاعتماد ديالها والأجور التناوب تحيدوها ديروها أجرة بطاقة وحتى النص لي ما هو كافي تكمل بطاقة كاملة وشكرا السيد الوزير.

السيد محمد الساهل وزير الداخلية

الاهتمام بأقاليمنا الجنوبية سيبقى والدولة سترفع من وتيرة الاستثمار والإنجاز في أقاليمنا الجنوبية فيما يخص استثمارات الدولة كما قلت وتيرة الإنجاز سترتفع وسيزور أقاليمنا الجنوبية عدة وزراء ابتداء من الشهر المقبل والأسابيع المقبلة بمراقبة ومسايرة هذه الإنجازات والرفع من وتيرتها، كما سيحل بالأقاليم الجنوبية فريق من وزارة الداخلية رفع من وتيرة الإنجاز المشاريع التي تسهر عليها الوكالة وكالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليمنا الصحراوية، كما قلت فيما يخص الإنعاش الوطني حصة الإنعاش الوطني لأقاليمنا الجنوبية هي 43٪سترتفع وسنزيد من هذه القيمة حتى يمكن أن نلبي الحاجيات المواطنين في هذه المنطقة خصوصا منهم الشباب والمرأة كما قلت، وسنعمل على هذا يعني ما يمكنش راه هو الاستثمار الحمد لله ملايير الدراهم التي استثمرت الآن في الأقاليم الجنوبية راجعت اليوم الآن مصدر الاستثمارات خاصة واستثمارات محلية في القريب العاجل

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

إن شاء الله، استثمارات أجنبية في ميدان السياحة وراه تكلم وزير السياحة قبلي على بعض الاستثمارات السياحية التي غادي تعم الداخلة وغادي تعم العيون وغادي تعم كذلك مناطق أخرى مجاورة كسيدي إيفني وإن شاء الله طرفاية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير وننتقل إلى السؤال السابع الموجه لسيد وزير الداخلية خول معايير حجم الدعم للمستشارين المحترمين السيد بن ادريس الراضي، وأحمد البنا.

المستشار السيد إدريس الراضي

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

زملائي الأعزاء

للي نسجل أولا السيد الوزير أن وزارة الداخلية تلعب دورا أساسيا من أرصدة المالية التي تخصصها لدعم بعض المشاريع الكبرى بالجماعات الحضرية والقروية والأقاليم والعملات، وكذلك الجهات خصوصا المشاريع ذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية ويزيد هذا الدور أهمية أمام محدودية الإمكانيات للجماعات وتقلص هامش التدخل لدى منتخبي مجالس العملات والأقاليم الذين لا يتوفرون على الإمكانيات البشرية والقانونية لإعداد ملفات مشاريع دقيقة ومدروسة وبناءا على ذلك فيبقى السادة الولاة والعمال هم الذين يتوفرون على كل الإمكانيات لإعداد الملفات والمشاريع واقتراحها على الوزارة والدفاع عنها لديهم إلا أننا نلاحظ السيد الوزير أن استفادة الأقاليم والعمالات من هذه التمويلات غير متوازنة وتتفاوت من إقليم أو عمالة إلى آخره. فما هي المعايير المعتمدة لدى وزارتكم لتوزيع هذه التمويلات على الأقاليم والعمالات هل تتم مراعاة حاجيات الوضعية الاقتصادية والديموغرافية للأقاليم المستفيدة أم تبقى أو قل أم تبقى قيمة الدعم رهينة بمدى قدرة الوالي أو العامل على إقناع مصالحكم المركزية وحسب المعلومات التي نتوفر عليها يقدر الحجم الإجمالي لهذا النوع من الدعم 11٪ من إجمال مداخيل الضريبة على القيمة المضافة حصة الجماعات؟ فكم تقدر هذه النسبة ماليا وكم هو حجم استفادة كل جهة من هذا الدعم؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الساهل وزير الداخلية

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

كما سبق وأن أعلن عليه فإن حصة الضريبة عن القيمة المضافة التي تقدر ب 10 ملايير درهم يتم توزيعها على جميع الجماعات المحلية بدون استثناء على الشكل التالي الحصة الإجمالية التي تصل إلى 7.7 ملايير أي 77٪ من حصة الضريبة عل القيمة المضافة والتي يتم توزيعها حسب معايير سبق لي أن توسعت في تفسيرها على جميع الجماعات الحضرية والقروية، ومجالس العمالات والأقاليم مع إعطاء الأولوية للجماعات المحلية ذات الإمكانيات المحدودة أما الباقي من حصة الضريبة على القيمة المضافة أي 23٪ فيخصص منه 5٪ للإنعاش الوطني كما أن 12٪ من هذه الحصة ترصد لمساعدة البرامج الوطنية مثل البرنامج الوطني لكهربة القروية، والبرنامج الوطني للتزويد الماء الصالح للشرب والبرنامج الوطني للطرق القروية ودعم الوكالات الجماعية المستقلة بالإضافة إلى بعض الحملات الوطنية الكبرى الخاصة بالوقاية الصحية ونظافة الشواطئ ودعم الأنشطة الثقافية، إضافة إلى برامج أخرى يتم بلورتها في إطار الحوار والتشاور مع المنتخبين المحليين خاصة العالم القروي والمدن الصغرى والتي تخص مشاريع التطهير السائل والصلب، أما فيما يخص دعم الأقاليم الجنوبية فإنه يتم في نطاق شراكة مع وكالة التنمية للأقاليم الجنوبية، كما تجدر الإشارة كذلك على أن هذه الوزارة تساهم في تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي ترجع بالفائدة على جميع الجماعات المحلية بجميع العمالات والأقاليم المملكة حيث يبلغ حجم هذه المساهمة ب 300مليون درهم ستعود على كافة الجماعات المحلية بحجم استثماري يصل إلى مليار ونصف درهم أما باقي من حصة الضريبة على القيمة المضافة فتتم تعبئتها لدعم مشاريع التجهيز من طرف هذه الوزارة من خلال المعايير التالية، مطابقة المشاريع بالأولويات المسطرة سياسة حكومة صاحب الجلالة نصره الله في تدعيم المناطق الجبلية والمناطق المتضررة من أثر الجفاف، إعطاء الأولوية للمشاريع العمومية، والمساحة الخضراء والتي من شأنها أن تعود بالنفع العميم على الساكنة المحلية، وكذلك المشاريع التي تهدف إلى فك العزلة عن العالم القروي، ثالثا مساهمة القطاعات الوزارية الأخرى في تمويل وإنتاج المشاريع المقترحة، رابعا دعم الجماعات المحلية التي تستقبل مشاريع وطنية كبرى مثل المشروع المتوسطي بتطوان ومشروع تهيئة ضفة أبي رقراق وكذا المدن التي تنخرط في البرامج الوطنية للتنمية السياحية، بالإضافة إلى هذه المعايير تراعي الوزارة من جهة مدى التزام السادة ورؤساء الجماعات المحلية بتحسين المداخيل الذاتية للجماعات المحلية وتوفرهم على دراسات دقيقة للمشاريع التي تعتزم القيام بها والتي تأخذ فيها بعين الاعتبار عدد السكان وحاجياتهم ومستوى معيشتهم، ومنهجية أخرى تقديم هذه المشاريع في إطار برنامج متعدد السنوات يعمل على تفعيل سياسة القرب والرقي بالمدن والقرى، ونذكر على سبيل المثال جهة تادلة أزيلال التي استفادت من 30 مليون، إقليم العرائش 42 مليون، إقليم وجدة 30 مليون إقليم الخميسات 25مليون، إقليم آسا الزاك ...من أقاليم الناظور وإقليم فكيك، إقليم آسا الزاك، طبقا لهذه المعايير وفي الختام السيد المستشار إن دعم المشاريع التجهيزية في الجماعات المحلية من طرف وزارة الداخلية أعطت نتائج محمودة والسيد الوالي ما عندو إمكانيات ما عندو ميزانية

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

مهو إلا والي أي ordinateur ديال الجهة وديال الأقاليم ماشي هو للي كيعمل هاذ المشاريع وكيقلب عليها، كل ما يعمل هاذ المشاريع كلها للي كنبداوها كنستاشرو مع المنتخبين هما اللي كيعرفو حاجيات السكان هما اللي كيعرفو يعبروا عليها، وكنبداو واش هذه المشاريع داخل في إطار المشاريع الوطنية الكبرى، واش عندها دراسات نقل لكن للي عندو مشاريع ديال شي عمالة ولا شي إقليم عندو مشاريع مدروسة مقبولة فمرحبا بيه.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة السي الراضي.

المستشار السيد ادريس الراضي

السيد الوزير لقد طرحنا هذا السؤال لأننا لاحظنا وبكل صراحة هناك بعض الجهات مقصية من الدعم الذي تقدمه وزارة الداخلية مع العلم أن مؤشرات قد أكدت أن هذه الجهات تعرف خصاصا مهولا في شتى الميادين وجهة الغرب شراردة بني حسن أي القنيطرة سيدي قاسم خير دليل، لي يمكن نقول لك السيد الوزير هنا فين تخلط لينا العرارم ونكول لك بكل صراحة، هو مللي كنجيو كنلقا والي من الولاة يلاه تنصب مثلا والي ديال طنجة في إحدى الجرائد كيقول بلي توصل ب 22 مليار من الداخلية هاذي يمكن نقولها ليك راه الجرائد كتبت على هاذ الشي زيادة على هذ الشي السيد الوالي هو مللي كنجي مثلا كنشوف إقليم القنيطرة حظى بزيارة ملكية أنه جا استفسار مثلا أن وزارة الداخلية عطاتنا واحد القسط ديال مليار أو 2مليار للي غادي ليه أش كنقولو استفسار كيسني واحد الاتفاقية ديال 40مليار هاذي كأمثلة لاش كنكول هاذ الشي السيد الوزير، كنكولو بكل صراحة لأن يمكن نكول لي غادي واحد القيمة لواحد المنتخب راه هو العمل ديالو، أش كيوقع دابا يمكن نكول أنا بللي الرؤساء ديال الجماعات بحال الجهة لي كنمثل، أنا اليوم وليت كنمارس كرئيس مجلس إقليمي للقنيطرة، اش كنلقا كندير رئيس ديال قسم الموظفين، علاش ملي نكولها ليك حيت ملليملي متجيني 4 مليار ديال TVA كنت كنخلص 2 مليار و600 للموظفين جاء الحوار الاجتماعي وليت كنخلص 4 مليار شحال بقات لي 200 مليون أش غادي ندير بها ل 30جماعة؟ ومللي كنلقى هذه الجماعات كلهم مثلا 30 جماعة كتلق 5٪ ديال الجماعات للي عندهوم الفائض و95٪ كاين اللي عندها 30مليون والناس كلهم مللي كيشوفو ذاك الرؤساء كيكولو (غير مفهومة) وحتى بالنسبة للصحافة ربط هاذ المنتخب حنا باش نعاودو نعطيو قيمة للمنتخب هاذ الشي علاش كنهدر، كنكول من الضروري احنا دابا الآن انتما مشكورين السيد الوالي استسمح السيد الوزير غادي تجيبو مشروع قانون الجبايات مزيان ولكن أنا كنكوليك ذاك امشروع راه ما يمكن له يشمي بعيد إلا سوت وضعية الموظفين ديال الجماعات، السيد الوزير لأنه إلا زدنا دابا شي زيادة لأن مزيان حنا نقلب باش نزيدو الضرائب ولكن خصنا نعملوها للسكان إلا زدتو شي زيادة وجا حوار آخر اجتماعي ما غادي نديرو والو.

هنا السيد الوزير أنا كنكول هاذ الشي ماشي من باب باش غادي انتقد لا من باب الإصلاح لأن أنتما عرفنا فيكم الرجل لي يمكن لي نكول الكل في هاذ المجلس هذا كيحترمكم لأنكم باغيين الخير لهاذ البلاد وباغيين تزيدو بيها للقدام وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد الساهل وزير الداخلية

بصفة وجيزة السيد الرئيس بطبيعة الحال السيد المستشار تطرق لعدة قضايا خصنا الوقت باش نذاكرو عليها وغادي يجي الوقت فين نذاكرو عليها لما غادي نجيب قانون الجبايات المحلية وقانون الوظيفة العمومية المحلية وبدون شك نلقاو الحلول التي تساعد الجميع، تساعد الجماعات وتساعد كذلك الموظفين ديال الجماعات المحلية غير فيما يخص الجهة التي ينتمي إليها السيد المستشار حنا الآن في هذه الجلسة ديال الأسئلة الشفوية وراه الآن في الولاية اجتماع مع المنتخبين لدراسة برنامج تنموي متعدد السنوات لدعم العالم القروي والحضري في الجهة التي تنتمي إليه، نتمناو إن شاء الله أنه تخرج من هاذ الاجتماع يعني واحد الصورة مستقبلية ونلقاو أن هناك دراسة وأن هناك كذلك برامج عندها دراسة يمكن ننجزها في المستقبل بدون شك إن شاء الله ما غادي يخرج من هاذ الاجتماع إلا اللي غادي يفرح.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الثامن الموجه للسيد وزير الداخلية حول إشراك السادة والمنتخبين في كافة اللقاءات والتظاهرات الرسمية للمستشارين المحترمين السادة محمد المنصوري، عبد الطيف اسطمبولي، بن الطالب الحبيب، عبد الله خنوقة، حسن ابو العز، شعيب حميدوش، ابراهيم أهل احماد، عبد الحميد البوجادي، لحسن بوعود، عبد القادر فوضاض، حياة الدليمي، أحمد الإدريسي، المهدي زركو.

المستشار السيد المهدي زركو

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين أولا غادي نلقي هاذ السؤال نيابة.

السيد رئيس الجلسة

كاين استدراك لا يمكن لكم أن تنوبو عن نائب عن مستشار السؤال هو يوجه من طرف المستشار المعني بالأمر الإخوان اللي مذكورين هنا، ولكن غادي نعتبر أن هناك استدراك أنتما السيد المهدي من الإخوان اللي وقعوا هاذ السؤال تفضل.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المستشار السيد المهدي زركي

السيد الوزير هاذ السؤال نطرحه نيابة عن إخوان لأنه حنا في الأقاليم الجنوبية ماكانعانيوش من هاذ المشكلة هناك تنسيق تام بين المنتخبين والسادة العمال والولاة لأن كنعتبر أن نجاح أي والي ولا عامل هو نجاح للإقليم ونجاح للساكنة لأننا كجسم واحد إذا اشتكى بعض الأعضاء اشتكى الجسم كله، هذا يعاني منه بعض الإخوان في المناطق الأخرى وحنا كنطرحو عليكم السيد الوزير في سياق التعبئة الشاملة التي تعيشها بلادنا وذلك سعيا وراء تحقيق أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وفي إطار التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى العمل بالمفهوم الجديد للسلطة كأداة فعالة تعتمد على الحوار والتشاور والشراكة بين مختلف الفاعلين مركزيا وجهويا ومحليا دأبت وزارة الداخلية على حث مختلف المسؤولين بالإدارة الترابية على نسج علاقات التعاون والتشاور مع كافة ممثلي الأمة المنتخبين جهويا وإقليميا ومحليا، وهو بالتالي ما مكن من الإسراع في تنفيذ العديد من البرامج وتحقيق العديد من الأوراش التنموية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، غير أننا نلاحظ بأن هذه السنة الحميدة للتي تدعو وزارة الداخلية مشكورة والتي يتجاوب معها كل المنتخبون على الصعيد الوطني باحترام السادة الولاة والعمال وكذا رؤساء المصالح الخارجية في كل جهات المملكة نجد بالمقابل أن بعض منهم وأقول البعض منهم يعمل إما على إقصاء أو تهميش البرلمانيين ورؤساء أعضاء المجالس المنتخبة في بعض التظاهرات واللقاءات، إما عند طلب لقاء لدارسة ومناقشة قضايا رعايا صاحب الجلالة وهو يؤطرها في بعض الأحيان سلبا على تحقيق البرامج والأوراش التنموية محليا وخاصة لدى بعض رؤساء المصالح الخارجية، لذا فإننا في فريق الوطنية الشعبية بمجلس المستشارين نلتمس منكم مجددا أن تحث المسؤولين بالإدارة الترابية ورؤساء المصالح الخارجية هناك على تفعيل المفهوم الجديد للسلطة وترسيخ علاقة الشراكة والتعاون مع ممثلي الأمة ومختلف المنتخبين لذلك حتى نكون جميعا في مستوى ثقة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من أجل رفع كل التحديات التنوير والديمقراطية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الساهل وزير الداخلية

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين المحترمون

تفضل السادة المستشارون المحترمون عن فريق الحركة الوطنية الشعبية بطرح سؤال شفوي حول إشراك السادة البرلمانيين والمنتخبين في كافة لقاءات التظاهرات الرسمية، وإنني إذ اشكر السادة المستشارين المحترمين على طرحهم هذا السؤال أؤكد لكم أن وزارة لداخلية تحرص على إشراك كافة ممثلي الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المناسبات الرسمية، فالسادة الولاة والعمال واعون كل الوعي بأهمية النخب المحلية والمنتخبين باعتبارهم مهم محركا لمبادرات الهادفة إلى تنمية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي حيث لا يمكن تصور لا مركزية حقيقية بدون تظافر جهود الجميع ودور فاعل للمنتخبين، ولا يخفى عليكم كذلك أن وزارة الداخلية تحرص كل الحرص على نسج علاقات الحوار والتعاون والتواصل الدائم بين ممثلي الإدارة الترابية وممثلي السكان في إطار المقاربة التشاركية تماشيا مع التعليمات المولوية السامية لسيدنا المنصور بالله، كما أن هذه الوزارة تقوم بتذكير السادة الولاة والعمال في كل مناسبة بأهمية احترام القواعد البروتوكولية الجاري بها العمل والتي تفرض ضرورة حضور ممثلي السكان في كل الأنشطة المحلية والجهوية واللقاءات الرسمية، وإن أي إخلال بهذه القواعد يعد تصرفا غير مقبول وأود أن أؤكد بهذه المناسبة أنه اعتبارا لهذا الموضوع فإن وزارة الداخلية قد بادرت إلى تحديد التعليمات في هذا المجال، وذلك لضمان مشاركة ممثلي المواطنين وكافة فعالية المجتمع المدني في جميع المناسبات الوطنية والدينية تماشيا مع التعليمات السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله والداعية إلى مشاركة الجميع في المجهود التنموي.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير، الكلمة لسيد المستشار السي المنصوري للتعقيب.

المستشار السيد محمد المنصوري

السيد الوزير أولا كنشكروكم على الجواب ديالكم والحسم ديالكم، وبالطريقة باش جاوبتو هاذ الجواب هذا كيبين أولا جاي من العمق وأن كاين إرادة قوية من طرفكم باش تصححوا الأوضاع الحالية التي نعيشها كنعترف أنا أولا السيد الوزير على أنه ماشي غير اليوم بعد اليوم طالبنا رؤساء مجالس العمالات والأقاليم باش غادي نطالقوا معكم المديرين ديالكم مشكورين اعطاو أوامركم فورا، واستقبلنا وناقشنا عدة قضايا منهم هاذ القضية للي طرحنا عليكم السيد الوزير وبين واحد المفهوم كبير على حقيقة التعليمات والتوجيهات للي كيعطيوها، ولكن السيد الوزير هذا الشي كتعرفوه على أنه هو في بعض وأقول في بعض الأقاليم هناك بعض المسؤولين آخرين مسؤولين لي هما في الحقيقة الله يسمح لي نقولها كاينة اللامبالاة، كيف برلماني وممثلي الأمة يطلب باش يستقبل ويرفض، ويقول لا منستقبلكومش هل هذا معقول؟ واش هاذي هي دولة للي حنا الكل كيشهد بها بأنه دولة ديمقراطية، ثانيهما رئيس جماعة كيطلب باش يستقبل يقال له لا، سير للسلم الإداري، يا سيدي لو كان عندي هاذ المشكلة تيمكن لها أنه نتسنى السلم الإداري غادي انبق، بغينا الله يجازيكم بالخير السيد الوزير هاذ يعني لي كيتمشى في المركزية كنشوفو مثلا مديرية الجماعات المحلية أولا مديريات أخرى فيها

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

جميع الاستعدادات انتاعهوم، شفناهم لأنهم في الميزانية، شفناهوم في مسائل أخرى خفاو واحد العديد نتاع الأمور ولكن كاين ناس لي هما مازال كيحنوا للعهد القديم للي مزال يعقدو المساطر للي هما كيعتبرو راسهوم راهم هنا ما يشوفو حد، ما يتلاقاو مع حد، ما يهدرو مع حد لي ابغا يشوفهوم ما هي وما لونها، إذن هنا بغينا السيد الوزير وحنا كنشكروكم لي جاوبتونا بأن غادي تجد التعليمات ديالكم، بغينا الله يخليكم مرة مرة يخرجو التعليمات ولكن تمشيو التفتيشيات ويتصلو مع المواطنين واسشوفو هاذ المسؤولين واش طبق السياسة اللي كيبغيها صاحب الجلالة أيده الله ونصره وللي انتما كتسهرو باش غادي يطبقوها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار المحترم تنتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه للسيد وزير الداخلية حول وضعية دعم الاستثمارات السياحية من طرف المجالس الجهوية للاستثمار، للمستشارين المحترمين السادة محمد فضيلي، بلحاج الدرمومي، عمر مكدر، الحسن قيشوحي، عمر كردودي، عمر أدخيل، عبد المجيد العزوزي، الشرقاوي عبد الرحيم، تفضل السيد الشرقاوي

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي

شكرا السيد المحترم

السادة الوزراء المحترمون

إخواني المستشارين المحترمين

السيد الوزير إن تأسيس المجالس الجهوية للاستثمار يعتبر قفزة نوعية ولبنة أساسية للنهوض بالاستثمار على المستوى المحلي والجهوي، إلا أن العديد من كثرة التعقيدات وثقل المساطر الإدارية في الوقت الذي يراهن فيه المغرب على القطاع السياحي وفي تحقيق الأرباح الاقتصادية وفي الوقت الذي يتوجه فيه للرفع من القدرة الإيوائية في أفق تحقيق هدف استقبال 10مليون سائح سنويا إن شاء الله، لذلك ووعيا منا بضرورة تدخل الوزارة الوصية في هذا الشأن نسائلكم السيد الوزير ما هي التدابير التي تعتزمون اتخاذها للتدخل الفوري لدى المراكز الجهوية للاستثمار قصد تسهيل المساطر الخاصة لإنشاء التوجيه المقاولات ذات النشاط السياحي والفندقي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم، الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد الساهل وزير الداخلية

السيد الرئيس

السيد الرئيس المحترم

السيدة والسادة المستشارين المحترمين

كما في علم السادة المستشارين المحترمين فقد أنيطت بالمراكز الجهوية للاستثمار مهمة المساعدة على إنشاء المقاولات ومساعدة المستثمرين وذلك تنفيذا للرسالة الملكية السامية الموجهة للسيد الوزير الأول بتاريخ 9 يناير 2002في موضوع التدبير اللاممركز للاستثمار هذا وانطلاقا من متابعة نشاط هذه المراكز يتبين أنه استطاعت تحقيق نتائج إيجابية ومشجعة في ميدان تبسيط المساطر والإسراع بإنشاء المقاولات ويمكن إيجاز هذه النتائج في النقط التالية : تخفيض مدة إحداث المقاولة من عدة أسابيع إلى أقل من 48 ساعة، تنويه تقرير البنك الدولي الأخير سنة 2005 بالمجهود الذي بذله المغرب في مجال تبسيط إجراء المقاولات وفي هذا الإطار واعتبارا لأهمية القطاع السياحي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، فقد بلغ عدد المقاولات السياحية التي تم إنشاؤها عن طريق المراكز الجهوية للاستثمار خلال سنة 2004 ما مجموعه 338 مقاولة مقابل 249 مقاولة تم إنشاؤها سنة 2003 أي بزيادة ملحوظة تقدر ب 36٪ ستمكن من خلق 820 ألف 500 منصب شغل وباستثمار إجمالي يناهز 20 مليار درهم، وللمزيد من الإيضاح وخلال النصف الأول من سنة 2005 تم إنشاء 276 مقاولة سياحية والموافقة على 336 مشروع سياحي بمبلغ استثماري قدره 19 مليار درهم في ستة أشهر، وهذا التطور الملحوظ في تنامي عدد المقاولات والمشاريع السياحية يبرز الاهتمام الذي يولى للقطاع السياحي والحرص على تبسيط المساطر، وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى إبرام اتفاقيات شراكة بين الجماعات المحلية عن الجهة والمجالس الجهوية للسياحة كإطار لمساهمة الجماعات المذكورة في تنمية قطاع السياحة ببلادنا وأخص بالذكر، اتفاقية شراكة التي أبرمت قبل أيام بين مجلس الجهة والمجلس الجهوي للسياحة بجهة فاس بولمان، وعلى مستوى آخر ومواكبة لهذه المجهودات تم إصدار عدة نصوص قانونية كان آخرها المرسوم المؤرخ ب 29 دجنبر 2004 المتعلق باللجنة الجهوية المكلفة ببعض العمالات العقارية وهذا مهم جدا والذي صدر بالجريدة الرسمية في 6 يناير 2005وتبث هذه اللجنة تحت إشراف السادة ولاة الجهات في الطلبات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية في عدة مجالات مثل الترخيص بتقسيم الأراضي المخصصة للاستثمار وإنجاز المشاريع الاستثمارية في المناطق السياحية، كما وضعت المراكز الجهوية للاستثمار عنوانا موحدا على شبكة الانترنيت وذلك لتزويد المستثمرين بكافة المعلومات المرتبطة بالاستثمار الجهوي وخاصة السياحة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي

شكرا السيد الرئيس

معالي الوزير كنشكركم جزيل الشكر لأن ولله الحمد كلما كلتو لينا زدتنا فوائد كنعرفوكم كتأديو واجبكم يعني ما تقصرش من جهدكم حنا كنذكرو ولله الحمد الوقت الذي كنت والي على مدينة الرباط خليت التاريخ كيدوي عليكم إلا بالخير ولله الحمد، في الوزرة ديال الداخلية

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

استفدنا منكم وكشنكروكم إنما أنا بغيت غير نذكركم بالمستثمرين وبالخصوص لي كيجيو من الخارج يعني ما عندهومش واحد العناية داخل الإدارة أنا كنتكلم داخل الإدارات إنما أنتم الله يكون في عونكم ما موصوف بالكمال إلا الله سبحانه وتعالى وبالخصوص كاينة واحد المناقصة كتكون مابين وكالة التعمير والمجالس البلدية يعني المستثمر ما كايدخل الملف ديالو للجماعات وكيحط الملف ديالو والملف كيكون جاهز إلا الإدارة لابد كتقلب خاص شي حويجة، كينوض يقوم بالواجب ديالو ذاك المستثمر كيمشي للوكالة ديال التعمير كوصلها الملف حتى هي كتقلب على شي حويجة كيبق بين الألف والباء دابا المستثمر غادي ما بين وكالة التعمير وما بين البلدية، علاش غادي يمشي هاذ المستثمر ضحية لأن دائما قليل للي كتجبر الوكالة التعمير والبلدية متافقين لأن دائما بيناتهم شي حوايج للي هما غريبين، بالعكس المستثمر خاص يكون عندو واحد العناية لا في الوكالة ولا في البلدية باش يعني نعطيوه التسهيلات لأن غادي نستفدو منه مثلا في العقار لي كيبنيو حتى نشغلوهم فيه واحد البلعة ديال الشباب والشابات، أن نعطيكم معالي الوزير، أن المدارس الفندقية وبالخصوص المدرسة الفندقية ديال مدينة سلا، كل سنة كيخرج منها شابات وشباب للي كيقلبو فين يشتغلو إلا ما عاوناش هاذ المستثمرين باش يخلقو لنا الفنادق باش نشغلو وليداتنا راه ما عندنا ما نديرو انتم معالي الوزير كنشكركم جزيل الشكر، وكاتقومو واجبكم، وكنطلب منكم وكنترجاوكم باش تشوفو فالإدارات ساعة ساعة الإنسان ينتبه ليهم، لأن ساعة ساعة كينتبهو الناس لأن ما كيعطويش واحد الوقت كافي باش ذاك المستثمر يمشي فرحان الملف ديالو وينوض يجتهد باش المستثمرين الآخرين يجيو من الخارج لعل وعسى الرحمان الرحيم تكون عندنا السياحة سنة 2010 10 ملايين إن شاء الله وبحول الله وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد الساهل وزير الداخلية

شكرا السيد الرئيس بغيت نقول للسيد المستشار المحترم هو رغم تعدد التوجيهات والإصلاحات في ميدان تبسيط الإدارة لا زالت إدارتنا معقدة أنا متفق معاه، والحكومة لا بد ما تبدل واحد المجهود أكثر وأكبر في المستقبل لتبسيط وهناك برنامج طموح لدى الوزارة المعنية ولدى الوزارات الأخرى تحت إشراف السيد الوزير الأول لإخراج واحد الإنجاز بأننا محتاجين إلى إدارة مبسطة لتفعيل الاقتصاد وتبسيط المسطرة أمام المواطنين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير، الكلمة الآن لصاحب السؤال الموالي وهو موجه للسيد وزير الداخلية حول تقييم تجربة العمل بنظام المقاطعات والمجالس الجماعية في ضوء مقتضيات الميثاق الجماعي الجديد للمستشارين المحترمين السادة أحمد القادري، عزيز الفيلالي، محمد تيتني العلوي، محمد أبو الفراج، محمد بنشايب، أحمد شفيق، اسماعيل قيوح، أحمد إبراهيم المامي، بنجيد الأمين، الكلمة للمستشار المحترم السي محمد أبو الفراج.

المستشار السيد محمد أبو الفراج

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء إخواني المستشارين

لقد مرت إلى الآن سنتان عن تجربة العمل بمقتضيات الميثاق الجماعي الجديد في تدبير الشأن المحلي دون أن نتعدى هذه التجربة في الغالب بالنسبة للمقاطعات التابعة للجماعات الحضرية العمل على تنفيذ قرارات المجلس الجماعي الشيء الذي أضعف من الدور الفعلي من المقاطعات في تثبيت سياسة القرب والحد من الإشعاع التنموي المحلي بها، وكما اتيان على ذلك ما تعرفه مدينة الدار البيضاء من ممارسات تؤدي إلى التسيير المباشر دون مراعاة الاستقلال الإداري الذي تتمتع به المقاطعات لذا نسائلكم السيد الوزير ما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها في تقييم تجربة العمل بنظام المقاطعات والمجالس الجماعية في ضوء الميثاق الجماعي الجديد؟ وما هي التدابير العملية المزمع القيام بها للحفاظ على اختصاصات وصلاحيات المقاطعات في تدبير سياسة القرب في علاقتها مع المجلس الجماعي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الساهل وزير الداخلية

السيد الرئيس المحترم

السادة المستشارين المحترمين

لقد تم اختيار وحدة المدينة بإجماع السادة المستشارين والنواب المحترمين وذلك من أجل توحيد الرؤى والاستراتيجيات، وعقلنة وتدبير الموارد الوسائل والإمكانيات وتركيزها داخل المدينة لدى مجلس محلي موحد حتى يتمكن من تحقيق برامجه ومخططاته إضافة إلى ضمان الفعالية والسرعة في أداء الخدمات لساكنة المدينة بعدما أثبت التجربة أن تعدد الجماعات داخل نفس المدينة أبان عن عدة نقائص واختلالات أثرت سلبا على تنمية المدن الأخرى وعلى تدبير شؤونها، ويوفق هذا النظام بين ضرورة توحيد تسيير مصالح المدينة الواحدة والمحافظة على مبدأ تقريب الإدارة من المواطنين، وذلك بإحداث مجالس المقاطعة ومن مزايا هذا النظام أيضا تعبئة أفضل موارد واستغلال أمثل لتجهيزات المحلية، إضافة إلى توحيد وتناسق النسيج الحضاري للتجمعات الكبرى، بناء على تصور شمولي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الكبرى ومن أجل تفعيل مقتضيات الميثاق الجماعي فيما يرتبط بنظام وحدة المدينة عملت هذه الوزارة على اتخاذ عدة تدابير عملية لتسهيل

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

ممارسة النظام الجديد، أخص بالذكر توضيح صلاحية الآمر بالصرف لفائدة رؤساء المجالس مقاطعات بالنسبة للمنحة الإجمالية للتسيير التي ترصده المجالس المدن لفائدة مجالس المقاطعات قبل نهاية السنة مما يسمح لا محالة لهذه الهيئات المحلية بتدبير معقلن لشؤونها، إصدار دوريات لتوضيح بعض الاختصاصات بين مجالس الجماعة ومجلس المقاطعات خاصة فيما يتعلق بتجهيز القرب والشرطة الإدارية، إعطاء رؤساء المقاطعات صلاحيات في مجال الصيانة والإصلاحات الصغرى بالنسبة للإنجازات العمومية الجماعي كالطرق، والإنارة أما فيما يخص تقييم هذه التجربة، فلا بد من التذكير بأمرين، أولا حداثة هذه التجربة التي لم يمر علي ممارستها سوى سنتين، وبالتالي كان من الضروري إعطاء الوقت الكافي لإرساء هذا النظام الجديد، ثانيا من بين المدن التي لم تعرف مشاكل تذكر في مختلف مراحل دخول هذا النظام حيز التنفيذ سواء تعلق الأمر بإرساء هياكل إدارية أو توزيع الموارد البشرية أو المالية، أو ممارسة الاختصاصات ويمكن بالتالي اعتبارها تجربة ناجحة، أما في ما يتعلق بالمدن الأخرى فيتضح أن المشاكل المطوحة لها ارتباط بكون مجالس المقاطعات لا تتوفر على الشخصية المعنوية مما يثير بعض الحزازات السياسية بين المنتخبين، ومواكبة لهذه التجربة أعدت هذه الوزارة تقريرا مفصلا حول المرحلة الأولى لتطبيق هذا النظام انطلاقا مما أفرزته الممارسة الفعلية ومن خلال ملاحظات واقتراحات السادة المنتخبين المعنيين، وانطلاقا من وعي هذه الوزارة بكون هذا النظام ليس سهلا للتطبيق كما يتضح ذك من خلال تجارب بعض الدول الأجنبية كفرنسا وكندا، فقد تقرر تنظيم أيام دراسية لتقديم هذا التقرير في مستهل السنة المقبلة بمشاركة جميع الفاعلين من منتخبين محليين وخبراء مغاربة وأجانب في إطار التعاون اللامركزي والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة

شكرا الكلمة لكم السيد المستشار السي تيتني العلوي.

المستشار السيد محمد تيتنى العلوي

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد الوزير على رده على السؤال الذي طرحناه، طبعا أنا غادي نمشي غير لنقطة التي أثارها السيد الوزير وهي التجربة أو نجاح التجربة أو عدم نجاح التجربة، أعتقد السيد الوزير أننا خلال المناقشة ديال هذا مللي كان مشروع قانون الميثاق الجماعي في لجنة الداخلية أثارنا واحد العدد ديال النقط جد مهمة مع كامل الأسف الذي وصل بنا كما قلتم بالتصويت الجماعي لا بالنسبة لمجلس النواب ولا المستشارين وهو أن دخلنا معك وللأسف واحد العدد من القوانين الآن أصبحت كتشكل لنا مشاكل في البلاد وهي جميع القوانين للي دارت التوافق حقيقة عندما يكون التوافق، فالديمقراطية كتفقد القوة ديالها، لهذا عندما كنتكلم عن المدن كنا نلغي واحد التصور كنقول أنه راه النجاح هذه العملية ديال المدن الكبرى مع المقاطعات هو رهين بالفرق اللي غادي تسيرها وكنعطي مثال عندما نتكلم عن فاس، فاس كاين انسجام ديال ستة مقاطعات مع المدينة، وبالتالي ممطروحش مشكل فيها، ولكن عندما نتكلم عن الدار البيضاء نجد أن مشكل الدار البيضاء مغاير لمشكل ديال فاس وبالتالي يمكن يدخل واحد الإطار ديال الانتخابات باش تفرض أنه جماعة أو حزب هو اللي ياخذ المدينة كلها، وهذا هو الرهان بالوضعية ديال نجاح العملية الآن التضارب للي كاين التضارب واضح أولا هاذ التنظيم؟ وهاذ النظام ديال الميثاق الجماعي الحالي اصطدم مع شيئين أساسيين وهما برنامجين أساسيين ديال الحكومة الأول هو يتعلق بالتنمية البشرية والثاني يتعلق بسياسة القرب، أنا أقول لكم هذا النظام ما يمكنش يستجب لسياسة القرب وما يمكنش يستجب للتنمية البشرية وكنعطي كمثال الآن حنا كنعيشوه، توصلت السيد الوزير برسالة وهو الحي الحسني، مثال مقاطعة الحي الحسني عندها واحد القطعة الأرضية قررت في إطار التنمية البشرية تقوم بمشاريع بشرية تفاجئ لا غد بأنه المدينة ترخص عوض ما استغلال هذه القطعة الأرضية للبرنامج اللي فيه الإجماع ديال المغاربة كلهم اللي جا بيه جلالة الملك، كتعطى بناء متجر كبير لكن هذا ضمن الأمور مللي كنتكلم عن السلطة الإدارية ولو أنه صيفطتو واحد المذكرة كاين تضارب الآن السلطة الإدارية بين المقاطعات وبين المدينة، كاين تضارب في مكاتب التصميم في الترخيص بين المقاطعات وبين المدينة هذا تضارب قانوني مكيتعلقش بالأشخاص ولكن يتعلق بالقانون ذاته، ثانيا عندما نتكلم على فرنسا هذا أثرناه في اللجنة وفي المناظرة الأولى التي عقدت في حسان من بعد تكوين المدن، فرنسا الآن عندها ثلاثة مدن في هذا النظام، فرنسا الآن تفكر في مغادرة هذا النظام لأنهم ما رضييينش على هاذ النظام معنى أنه حانا جميع الأنظمة لي ما تنجحش في مناطق أخرى كتنجح عندنا مايمكنش المغرب وضع آخر الحالة التي نتكلم عليها الآن تتكلم على المقاطعة، المقاطعة إلا ما كانش عندها دور نعطيك مثال سهلة الأمثلة رئيس المقاطعة له ذاك المنحة للي كتصبح عند ميزانية التسيير كيف يسير وهو معندوش حتى مقرر الميزانية وبالتالي كاين واحد المقاطعات معندهوش حتى مقرر الميزانية وبالتالي كاين واحد المقاطعات في الدار البيضاء، مقاطعات للي بقت مربعة يديها كتنتظر هاذ مقرر الميزانية الوحيد، مع أنه في المدينة كلها كيخص ياخذ جميع المقاطعات ذاك marché ديالهم ويطيحلهوم، هذا ويطرح المشكل اللي عليه انت درتي واحد المذكرة للي عطيتي مع وزير المالية باش يمكن الفائض أو المنقول أو كذا أو كذا هذا ضمن واحد العدد ديال الأمور للي كنعيشوها الآن وللي ضروري الآن وأنا كنطلب السيد الوزير، السيد رئيس لجن الداخلية ضروري باش تعقد لجنة الداخلية اجتماع تناقش بجدية في هذا الموضوع ونتناقشو على مستقبل مدننا في هذا الموضوع، وعلى هاذ التجربة واش عطات أو ما عطاتش وإلا اقتضى الحال تكون تعديلات نديرو تعديلات لأنه هاذ التجربة جديدة لأن السؤال للي وضعنا وكنذكر السيد الوزير لأن السيد وزير الداخلية أنذك ماشي هو لي قال كيسهر على وزارة الداخلية وكان السيد الإبراهيمي وضع له كسؤال التالي : كنا في المدن الموحدة وخرجنا من المدن الموحدة ودخلنا إلى

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الجماعات المقطعة، وخرجنا من الجماعات ورجعنا إلى المدن الموحدة بطريقة المقاطعات على الأقل جواب شنو استفدنا، من هاذ التجربة من الثانية والثالثة، اشكون للي دفعنا باش ندخلو هاذ التجربة الثالثة؟ ها هو حقيقة أنا كنفضل السيد الوزير إلا وقتكم وإلا وقتنا غادي سمح لنا في إطار السؤال، ولكن كنطلب منك أنه يكون واحد الاجتماع وناقشو بجدية لأنه تيتكلم عن مستقبل البلاد والعلاقات للي كتربط بالمواطن مع منتخبيه وكما أشار الأخ رئيس المجلس الإقليمي ديال القنيطرة وقال راه كلشي كيضرب فهاذ المنتخبين إذن خاصنا نلقاو حل ديال المنتخب باش نسهلو المأمورية كاين بزاف ديال الأمور وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

السؤال الموالي موجه كذلك للسيد وزير الداخلية حول سحب رخص السياقة من طرف مراقبي التطبيق قانون السير والجولان للمستشارين المحترمين السادة محمد جوهري، علي اساكتي، لحسن عباد، صواحلي بوزكري، محمد المنصوري، حميد كوسكوس، طاهر بوطاهري، ادريس مرون، عبد الرحيم دندون، امبارك السباعي، ابراهيم فضلي، لحسن أمزوغ، الكلمة للسيد المستشار رئيس الفريق السيد جوهري.

المستشار السيد محمد جوهري

السيد الرئيس

السيد الوزير موضوع السؤال يتعلق بسحب رخص السياقة من طرف مراقبي تطبيق قانون السير والجولان قانون السير عمره 52 سنة، يتعين أن يغير كنت قد طرحت سؤالا لا زال لم يدرج للجواب وهو العلامات ديال السير في الطرقات وفي المدن بصفة خاصة وضعت سنة 1900في الخمسينات والستينات حيث لا زالت الآن تتحكم في السير داخل المدن ديك 40، خص الموضوع دراسة الشيء الذي يجعل الإنسان يكون دائم في حالة مخالفة مجرد ما تركب في السيارة ديالك افترض انك خارج القانون وأنك يمكن أن تكون تحت رحمة مطبق هذه المخالفات أو منفذ القانون قانون السير عندو جوج ديال الطبائع هو قانون وقائي وقانون عقابي إن صح التعبير، قانون وقائي لأنه في المخالفات كينبهك ضابط مكلف بتطبيق القانون لأنك خالفت النص الفلاني وتؤدي غرامة قدرها كذا منصوص عليها في القانون بدقة، ولكن أحيانا لما كيوصل أي ينتج عن هاذيك المخالفة حادثة تحق ضررا بالغير وهي طبعا حوادث غير عمدية كتكون في مرحلة أخرى في حالة ثانية، ما تتحدث عليه هو الحال لي ماكتتكونش فيها حوادث كتكون مخالفات ولكن يكون السحب ديال الرخصة، سحب الرخصة حسب ما نعلم لا ينص عليه القانون في خمسة حالات إما كتكون مخالفة مرتبطة بحادثة والحادثة في حالة سكر أو حالة تغيير معالم الجريمة أو حالة الأسبقية أو حالة الفرار أو حالات عدم احترام حق الأسبقية، أو حالة الفرار هادو إجبارية ولي كيحجز المحكمة وليس ضابط الشرطة القضائية أو شرطة الدرك تكاثرت في هذه الأيام مع وجود الحملات وبخصوص هذه السنة وبصفة خاصة في الصيف الماضي حالات سحب ديال الرخص السياقة بطبيعة الحالة دولة القانون لا بد لها من مراقبة فوق كل اعتبار ولكن ما يظهر هو أن السحب ديال الرخص ديال السياقة ليس من حق الضابط ولكن من حق المراقب هو من حق المحكمة التي تأمر بالسحب المؤقت أو السحب النهائي بدءا من أن يحال السيد وكيل الملك الملف عليه عندما ترتبط المخالفة بالحادثة، سؤال السيد الوزير ما هو السند القانوني الذي يعتمده السادة مراقبو السير والجولان للقيام بهذا الإجراء بالسحب وإذا اعتبرتم أنه إجراء غير صحيح قانونيا فما هو تأويلكم لهذه الوضعيات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الساهل وزير الداخلية

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس المحترم

السادة المستشارين المحترمين جوابا على هذا السؤل المهم أود أن أشير إلى أن سحب رخصة السياقة إجراء مقنن لا يجوز للساهرين على تطبيق قانون السير والجولان الإقدام على اتخاذه إلا وفق الحالات المنصوص عليها قانون والمتمثلة فيما يلي، إذا كانت رخصة السياقة غير مقروءة، أو الصورة الشمسية لصاحبها غير واضحة، عندما يشوب رخصة تحريف أو تزوير أو إتلاف جزئي أو كلي، إذا كانت رخصة السياقة غير متوفرة على الفحص الطبي بالنسبة لسائق الشاحنات وحافلات النقل العمومي إذا كانت رخصة السياقة غير متوفرة على إشارات دائمة بعد مضي المدة القانونية بالنسبة للأشخاص الذين يمارسون النقل العمومي للمسافرين دون الترخيص من طرف الجهة المسؤولة في الحالة المنصوص عليها في الفصل 12 و12 مكر من ظهير 3 جمادى الأولى الموافق ل 12 يناير 1953المغير من طرف ظهير 4 محرم (14 يونيو 994) والمتعلق بارتكاب حادثة سير بدنية مقرونة بارتكاب واحد من المخالفات الواردة في الفصل 12 للي كل واحد كيعرفها يضاف إلى ذلك السحب الذي يصدر عن اللجنة الوطنية لتوقيف أو سحب سيارة السياقة أما فيما يتعلق بالغرامة الصلحية جاءت كذلك في سؤالكم المكتوب أما فيما يتعلق بالصلحية المجملة القدر التي ترتبت عن إحدى مخالفة السير والجولان فإن استخلاصها على يد الساهرين على تطبيق القانون يتم بطريقة فورية من لدن مستعملي الطريق المخالفين دون ما حاجة إلى سحب رخصة السياقة، أما بالنسبة لتسليم وصل للسائق عند حجز وثيقة رخصة السياقة من طرف رجال الأمن فإن مقتضيات الظهير المذكور لا تنص على هذا الإجراء، حيث يتم إحالة رخصة السياقة إلى الجهات القضائية أو الإدارية المختصة مع إشعار المعني بالأمر، في الختام أود أن أؤكد أن الغاية من زجر المخالفات ترمي إلى حمل مستعملي الطريق إلى التحلي بالسلوك القويم ونهج تصرف مطابق لمتطلبات السلامة الطرقية، وذلك بفرض الاحترام اللازم لقواعد السير والجولان من أجل الحد من آفات الحوادث وتخفيض

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

معدلاتها وضحاياها وفي هذا الإطار وقصد جعل القوانين المنظمة لهذا المجال أكثر حداثة وتطور، صادق المجلس الوزاري على مشروع قانون متعلق بتنظيم السير سيتم عرضه على أنظار غرفة البرلمان لاحقا ومن ضمن ما جاء به المشروع التنصيص على مقتضيات جديدة تتعلق بحالات سحب رخص السياقة مع وضع مسطرة جديدة واضحة تؤطر عملية السحب وتضمن حقوق السائقين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا، لكم الكلمة لسيد المستشار

المستشار السيد محمد الجوهري

شكرا السيد الوزير، أعتقد أننا على خط واحد فيما يخص ما نتحدث عنه فحالة الضبط هي حالة المخالفة دون الحادثة ليس من حق المراقب للقانون أن يسحب الرخصة للضغط على المخالف باش يمكن له يخلص فتكون عقوبتان، السيد الوزير يعطي الإنسان شهر كيمشي نهار أو يومين هناك أحكام صادرة عن محاكم، عن محاكم إدارية صدرت أحكام ليست فقط لا تجعل العمل غير قانوني بل تمنح التعويض للمتضرر حنا دولة الحق والقانون بكل المقاييس والحمد لله حق المواطن شيء أساسي وأكيد، ولكن دون أن يقع تجاوز القانون أحيانا يقع الضرر بالشخص أكثر ما يكون مسافر، حالة مرضية كيكون واحد العدد ديال الحالات هي حالة تفاهم، كيتفاهمو الضباط ديال رجال الأمن الحالات الإنسانية أكيد ولكن أحيانا قد يقع التجاوز وذلك لتفادي هذا التجاوز أثرنا هذا السؤال لكي تراجع الأمور إن كان هناك نقص فيها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

إذن اتضحت الأمور القانون واضح في هذه القضية لا يمكن سحب الرخصة إلا طبقا للقانون، الآن نذهب إلى السؤال حول الخصاص الحاد في أعوان الجماعات المحلية للمستشارين المحترمين السادة أحمد الكور، محمد اطريبش، الميلودي عفوت، محمد ألعقاوي، محمد هلال، عبد القادر لبريكي، أحمد الديبوني عبد السلام احدوش، الكلمة للمستشار المحترم السيد اطريبش.

المستشار السيد محمد اطريبش

سؤالنا يتعلق بالنقص يعني الأعوان في بعض الجماعات المحلية التي تعاني خصاصا في هذه الفئة الذي هم الأعوان العموميين الذين تشغلهم الجماعات المحلية بعملية جمع النفايات المنزلية وكذا في عملية حراسة ممتلكات الجمعة القروية، أو الحضرية المنتشرة في مختلف أنحاء تراب هذه الجماعة، الشيء الذي يجعلها معرضة للإتلاف والضياع والسرقة مما يستدعي البحث عن حلول ناجعة لتوفير مناصب شغل جديدة تكون رهن إشارة الجماعة خاصة المتخصصة في جمع النفايات المنزلية وتعتمد الجماعات من فصل ميزانياتها المتخصص بالمؤقتين والمياومين لتشغل هذه الطبقة الشغيلة، ولتحافظ على الأجهزة وعلى ممتلكات الجماعة حيت كنوجدو أنه معظم الجماعات عندها واحد فائض ديال الموظفين، وبالخصوص طبقة الأعوان بحيث أنهم لا يريدون الاشتغال في النظافة المنزلية أو بنظافة الشارع يعني فيتذرعون أنهم عندهم قرارات الترسيم ليس بها نظافة الشارع العام، ما هي الإجراءات السيد الوزير التي تعتزمون القيام بها لتغطية هذا العجز الحاد بمختلف الجماعات؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الساهل وزير الداخلية

السيد الرئيس المحترم

السادة المستشارون المحترمون

إن الجماعات المحلية بحكم الاختصاصات القانونية الممنوحة لها في مجال تدبير الموارد البشرية والتي تم تعزيزها بمقتضى الميثاق الجماعي الجديد، تتوفر على هيئة من الموظفين والأطر من مختلف الأصناف وهذا يتضح من ارتفاع نسبة كتلة الأجور بميزانية الجماعات المحلية التي تتراوح ما بين 50 و80 من نفقات التسيير أما فيها يتعلق بعدد الأعوان العموميين المنوطة بهم مهام الأشغال العمومية خاصة في مجال النظافة فقد سبق لمصالح هذه الوزارة أن فتحت ميزانية الجماعات المحلية خلال العشر سنوات الأخيرة مناصب مالية لهذه الفئة من الأعوان غير أنها بدلا من تخصيصها لليد العاملة فإنها غالبا ما تسند للموظفين العاملين بمكاتب الجماعات المحلية بوظائف إدارية، إلا أنه رغم تدخل مصالح هذه الوزارة للحد من هذه الظاهرة فإنها مازالت متفشية في بعض الجماعات المحلية لا أقول كل الجماعات، متفشية في بعض الجماعات الشيء الذي يتطلب معه قيام السادة رؤساء الجماعات بعقلنة تدبير مواردهم البشرية حسب حاجيات المواطنين من مختلف الخدمات الجماعية، كما أنه يمكن إعادة انتشار الموظفين بين مختف المصالح الاجتماعية لسد الخصاص الذي تعرفه بعض المصالح الاجتماعية، وتجدر الإشارة السيد المستشار إلى أن هذه الظاهرة تلاحظ أيضا على مستوى استعمال اليد العاملة في إطار الإنعاش الوطني، وحتى نتمكن من تجاوز هذه الوضعية التي تعتبر مسؤولية جماعية يتعين علينا جميعا كذلك إدارة ومنتخبين اتخاذ التدابير الضرورية قصد ضمان الاستعمال الأمثل لهذا الصنف من الموارد البشرية.

السيد رئيس الجلسة

شكرا، السيد المستشار السي الكور.

المستشار السيد أحمد الكور

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير شكرا على الإجابة ديالكم إلا سمحتوا السيد الوزير لي جعلنا نطرحو هاذ السؤال الحمد لله راكم هاذ الاشكالية تبعتوها بدقة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

كما جاء في الجواب ديالكم أنه هاذ الحالة ماشي معممة على جميع الجماعات المحلية وهذا لي جعلنا نطرحو هاذ السؤال، لأن هناك واحد العدد من الجماعات التي هي تعيش في هذه الإشكالية أنا متفق معكم السيد الوزير أنه بعد التقسيم كاين واحد العدد ديال الجماعات اللي عندها واحد الفائض فيما يخص الموارد البشرية أو الأعوان العموميين، ولكن كونو على يقين السيد الوزير أن كاين واحد العدد ديال الجماعات للي عندها واحد الخصاص كبير أنا يمكن لي نعطيكوم بكل صدق، نعطيكوم مثلا الجماعات اللي تنعرفها، نعطيكوم مثلا الجماعة التي تنترأسها أنها عندها ثلاثة كاميويات عندها tracteur عندها ambulance عندها 2سيارات ديال الجماعة لي تابعين للجماعة وعندنا ثلاث شيفورات، هذا مثل ولهذا حتى سيارة ديال الإسعاف لما كيطيح واحد الشيفور مريض ما كان لقاوش باش نعوضوه، لهذا السيد الوزير التعقيب ديالي واضح كونو على يقين بأن هذا النقص في الأعوان طرح إشكالية كبيرة لبعض الجماعات وشكرا السيد الوزير نتمنى أن تجدون لهذا حلا في أقرب وقت وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا باسمكم جميعا نتوجه بالشكر للسيد وزير الداخلية الذي ساهم بأجوبته أن يجعل هذه الجلسة جلسة شيقة تحظى باهتمام الرأي العام الوطني. وننتقل إلى قطاع آخر بسؤال موجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن حول تسريع وتيرة كهربة العالم القروي للمستشارين المحترمين السادة أحمد الكور، محمد طريبش، الميلودي عفوت، محمد العقاوي، محمد هلال، عبد السلام أحدوش، ميلود ناصر، أحمد الديبوني، الكلمة للسيد المستشار السي طريبش تفضل السي طريبش.

المستشار السيد محمد اطريبش

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

سؤالنا يتعلق حول برنامج كهربة العالم القروي، مما لا شك فيه أخذت الحكومة على عاتقها تزويد العالم القروي بالطاقة الكهربائية وذلك لتثبيت أسس الاستقرار بالبادية والقرى والتخفيض من الهجرة نحو المدن والانفتاح نحو العالم، وبالتالي فك العزلة عن العالم القروي وفي هذا الإطار سطر برنامج وطني يهدف إلى تعميم كهربة القرى والمداشر إلا أن الملاحظ هو بطء وتيرة التي يتم بها هذا التعميم مما يجعل بعض القرى تفتقد إلى هذه المادة بينما قرى مجاورة لها تنعم بالكهرباء، ولهذا السيد الوزير نسألكم عن الإجراءات المتخذة من طرف وزارتكم لتسريع وتيرة كهربة العالم القروي، أشكركم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بوطالب وزير الطاقة والمعادن

تسريع وتيرة إنجاز البرنامج الوطني لكهربة القروية وهو داخل في إطار البرنامج 2003 ـ 2007 لي هو خارج من التعليمات السامية باش ترجع وتيرة ديال الإنجاز 2010 ل2007فدخلنا حنا في المرحلة في إطار تسريع إنجاز هذا المشروع ديال هاذ البرنامج الوطني لي هو برنامج اجتماعي كيف؟ أولا باش نزيدو فالوتيرة ديال المساعدة ديال الجماعات القروية خاصة في التسريع ديال هاذ الإنجاز زدنا في السقف الأدنى ديال السكن الواحد من 10000 درهم إلى 140000 ألف درهم ثم عشرين ألف درهم ثم في هذا الشطر الرابع 27 ألف درهم كمساعدة ديال الدولة باش نمشيو بواحد السرعة باش نوصلو 2007حقيقة باش يكون تغطية شمولية على الصعيد الوطني هذا من جهة، ومن جهة ثانية وهو بالنسبة المئوية اللي خذاتها 2003 ؟ 2004 ماكانتش 60٪ اليوم ولنا آخر السنة ديال 2005 غادي توصل 81٪ ديال التغطية وهذه سرعة حقيقية إنجاز ديال هاذ البرنامج الاجتماعي للي هو مهم جدا وحنا ديما كإدارة وكمسؤولين على هاذ الإنجاز، مسؤولية مشتركة بين ثلاث أطراف المواطنين، ما تمسوش في هذا الإطار ديال التسريع ديال الكهربة من حيث المسايرة ديالهم من الناحية المالية ما كتغيرش، كتبق 2500درهم ولكن الدولة بما فيها إطار الجماعات المحلية والمكتب الوطني للكهرباء فالنسبة ديالهم كثيرة بطبيعة الحال من حيث السقف الأدنى زدنا فيه فهذا إنجاز مهم وديما كنلتمس باش إلا كاين شي مشاكل خاصة في جماعة ما أو في إقليم ما بغينا نتعرف عليه باش ندوزوه ونجبرو الحل جماعة لا حنا لا المنتخبين لا المواطنين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار السي اطريبش

المستشار السيد محمد اطريبش

شكرا السيد الوزير على الإجابات الواضحة وعلى المعطيات اللي قدمتوها لنا ثم بالتالي أننا حقيقة راه معكم فيما يتعلق بهذه الوتيرة التي دأبت عليها وزارتكم في تسريع عملية مد الكهرباء بالعالم القروي، وإن شاء الله كما قلتم فنحن متفائلون على أن يتم في متم أو في غاية 2007أن يتحقق أو يتحقق نسبة 100٪ لتغطية الكهرباء الشامل في العالم القروي هذا كذلك فضل يرجع إلى صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وكذلكم إلى المجهودات التي تقومون بها أنتم، وكذلك إلى المجهودات التي تقوم بها هيئة المنتخبين للي هما كيتعاونوا حتى بعض السلطات المحلية على سبيل المثال في مدينة شفشاون هناك سلطات إقليمية تتجلى في شخص العامل المحترم أنه حقيقة متبع البرنامج وأنه يسير بوتيرة أسرع فيقف على المشاكل الموجودة في هذا الإقليم وفي جماعات الإقليم كله إلا أنه هناك مشكلة في إقليم بني ملال السيد الوزير المحترم في جماعة الخلفية، هذه الجماعات هي أدت يعني كل الاعتمادات ديالها الخاصة بالكهرباء إلا أن الشركات التي أخذت أشغال

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

هذه الجماعات وضعت الأعمدة وتركتهم قائمين منذ 2002 يعني حوالي ثلاث سنوات وادعت الشركة المسؤولة أنها في حالة إفلاس وفي حالة فشل وبقيت هناك الأعمدة على حالها والسكان يتساءلون عن وضعية هذا المشكل أو حل هذه المشكلة، السيد الوزير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا سيد المستشار باسمك أشكر السيد وزير الطاقة على مساهمته في هذه الجلسة وننتقل إلى السؤال الموالي وهو يتصل بصعوبات المتعلقة بتطبيق التوقيت المستمر للمستشارين المحترمين، السادة رحو الهيلع، عبد الرحمان أسن، محمد الرايس، حسن واهروش، أحمد الضوفاني، رحال زكراوي، محمد الزعيم، الكلمة للمستشار السي واهروش.

المستشار السيد حسن واهروش

السادة الوزراء إخواني المستشارين وبعد، فقد دخل التوقيت المستمر حيز التنفيذ منذ بداية فصل الصيف الماضي وتبين أن هناك صعوبات في تطبيق هذا التوقيت حيث لم يتم تهيئة أدنى شروط هذا التطبيق، إذ ترك الموظفون لحالهم فلم تقم الإدارة لا أماكن تناول وجبات الغذاء ولا توفير وجبات مدعمة، كما لم يتم التفكير لحد الآن في منحة السلة علما كما يقال أن هذا التوقيت فرض تكاليف مالية إضافية على الموظفين مما جعل كل الزيادات التي عرفتها أجورهم تلتهم من طرف تكاليف التوقيت المستمر، ومم عمق المشكل أكثر عدم ملائمة للتوقيت في قطاع التعليم مع التوقيت الإداري مما فرض تكاليف جديدة لتدبير هذه الوضعية الجديدة، كل هذه المشاكل أدت إلى عودة بعض القطاعات في القطاع الخاص إلى التوقيت العادي والأبناك مثلا وأدى إلى بروز احتجاجات نقابية على التوقيت المعتمد من 8 والنصف إلى الرابعة والنصف، حيث لم يعد هناك عمليا وقت ثالث بل فقط تعب إضافي وتكاليف إضافية للموظفين والمجتمع بصفة عامة فما الذي ربحته الدولة من هذا التوقيت فعليا؟ وهل تم إنجاز حول المردودية وما الذي تنوي الحكومة عمله لمواجهة الصعوبات المذكورة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد بوسعيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة

السيد الرئيس

المستشارين المحتمين

التوقيت المستمر تكلمنا عليه من 1982 وقد سبق لي داخل هذا المجلس أن أجبت عن أسئلة متعددة متى ستعتمد بلادنا التوقيت المستمر، وهو البلد الوحيد الآن نتكلم عن التكاليف الإضافية تعب إضافي من الذي ربحته الدولة؟ لما رفع الاقتراح للسدة العالية بالله لاعتماد التوقيت المستمر وبعد الموافقة السامية وبلورة هذا القرار إلى الواقع قامت الحكومة بدراسات حينها لمعرفة إيجابيات هذا التوقيت، هذا التوقيت كان مطلبا للموظفين والآن أصبح مكتسبا وواقعا للموظفين، 85% يطالبون إذن من حيث المبدأ ليس هناك يعني إشكال، إيجابيات التوقيت المستمر عددية لا بيئيا ولا فحركة السير وفي الطرقات داخل المدن الكبرى ولا في الوقت الثالث...إلخ، ومع الوقت غادي تبين إذن خصنا غير شوية دالوقت، التجربة جديدة يلاه خمس شهور غادي تبان هاذ الإيجابيات ونعطيو أرقام لما ربحته الدولة بالأرقام، الأهم في التوقيت المستمر هو تقوية ثقافة العمل داخل الإدارة، لأن باش يكون العمل هو الأساس ولكن أيضا تقوية تدبير الزمن، الوقت مع كامل الأسف في بعض الأحيان في بلادنا كمعطى عندنا الوقت، الوقت يجب أن يدبر كمورد ولهذا ذاك الوقت الثالث ديال الموظفين غادي يستغلوه في نشاطات ثقافية ويستغلوه في التكوين ..إلخ الإشكال اللي وقع قد تطرقت لهاذ التعديل مناسبة بما أنه تغير في العادات وفي السلوك وفي التقاليد لا بد من فترة ملائمة ولا من فترة تكيف، وهاذ الفترة هاذي الحمد لله الآن راه جينا خارجين منها، لما أخذت الحكومة القرار كنا نعلم أن هناك ثلاث عوائق توعية التوقيت، ولهذا الحكومة تعمل الآن لإنجاحه عبر إدخال نوع من المرونة في أوقات الدخول وأوقات الخروج مع الاحتفاظ بديمومة الخدمات العمومية، المشكل ديال المطاعم، يمكن أن نؤكد لكم الآن أن بالإدارة 30 فضاء مخصص للتطعيم بالغذاء بعد ما كنا صفر قبل الصيف، أي قبل ما نبدأو في التوقيت وهذه فقط مسألة وقت، وأؤكد لكم أنه في الأشهر المقبلة كل الإدارات سوف تتوفر على مطاعم وأماكن وفضاءات مخصصة للتطعيم، الملائمة بين التوقيت المدرسي والإداري أجبت عن هذا في العديد من المناسبات ليس هناك ولم يكن هناك أبدا تلائم بين التوقيت التربوي وبين الزمن الإداري، ولكن هناك مذكرة ديال الوزارة الوصية وزارة التربية الوطنية لإعطاء توجيهات للأكاديميات من أجل تسهيل الحراسة ما بين12 و2 مساء، ومن أجل أيضا الاستعداد لتغيير وإعادة النظر في الإيقاعات المدرسية des rythmes pédagogiques لكل حال المردودية كل التجارب أثبتت أنه بعد ذلك الفترة الانتقالية المردودية تتحسن، والتقييم كما ذكرت غادي يكون مقيم بواسطة مكتب دراسة مختص لمعرفة كل جوانب هاذ القرار اللي يمكن نقول لكم أنه الآن الوزارة شرعت في دراسة استطلاعين للرأي من طرف الموظفين، والآن يمكن أن أؤكد لكم أن مع كامل الإشكاليات التي طرحناها الأغلبية العظمى ديال الموظفين يحبذون التوقيت المستمر هذه الإشكاليات التي طرحتوا غادي تتغلب علها غير شوية ديال الوقت وشوية ديال الجهد، ثانيا غادي نجتمع الأسبوع المقبل مع لجنة متكونة من كتاب العامين لكل الوزارات لمتابعة هذا الورش والاقتراحات الجديدة من أجل إنجاحه والحكومة عازمة على إنجاحه، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا، لكم الكلمة السي واهروش.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المستشار السيد حسن واهروش

السيد الرئيس، السيد الوزير إخواني المستشارين

السيد الوزير أشكركم السيد الوزير على هذا الجواب، في الحقيقة السيد الوزير منذ 1997منذ دخولي إلى هذه القبة البرلمانية المحترمة وأنا أدافع معكم عن التوقيت المستمر لست ضد التوقيت المستمر في الحقيقة كلنا مع التوقيت المستمر لما لها من إيجابيات من الناحية الاقتصادية حيث المحافظة على البيئة أولا وتخفيض استهلاك الكازوال ثانيا، وتخفيض استهلاك الكهرباء ثالثا، تخفيض حوادث السير رابعا، السيد الوزير كما ندافع عن العاطلين لكي يجدوا عمل، كذلك ندافع عن الموظفين الذين في عملهم لكي يشتغلون في ظروف جيدة، السيد الوزير حيث أمامهم نتمنى أن يكون في الإدارة وتكون أمامهم أماكن لتناول وجبة الغذاء هذا هو المشكل الأكبر للي هو الآن فرض نفسه وبثمن مدعم أو بثمن رمزي يمكن نلقاو شركات أو ناس عاديين لي يديرو لهاذ الموظفين واحد الوجبة بثمن رمزي، والا مدعم أنتم كتشوفو حتى لا يضطروا إلى مغادرة عملهم والخروج إلى الشارع لتناول وجبة الغذاء وترك عملهم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة

الخطاب وصل ونعمل على ذلك، وكما ذكرت كاين ثلاثين فضاء مختص وكاين وجبات الآن بأثمان مناسبة جدا والا بغينا نهدرو على التكاليف بكاملها والربح والخسارة حتى الموظفين شعروا بأنه كاين ربح، لأنه ربح للوقت كما ذكرت هدر وقت بالمشي والمجي بين 12 و2 ربح للقوت الثالث، وربح لمصاريف كانت تتعلق بالحركة والنقل بين مقر العمل ومقر الإدارة وأرباح أخرى سوف تظهر إن شاء الله مع مرور الوقت، لأن هناك استثمار لهذا الوقت والوقت له قيمة كما ذكرت، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير آخر سؤال يتعلق بالسادة المستشارين مولاي ادريس العلوي، الغازي غرارية، محمد برطنين، محمد أبو السعود، كمال سعيد، حسن زهير، حول تنامي ظاهرة الباعة المتجولين، أخبر المجلس أن الوزير المكلف بتحديث القطاعات سينوب عن وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد الغازي غرارية

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس المحترم

السيد الوزير المحتم

السادة المستشارين

السيد الوزير المحترم الجميع يقر بتنامي وتزايد ظاهرة الباعة المتجولين أو ما يصطلح على تسميته بالقطاع غير المنظم بشوارع جل المدن ومختلف الأسواق والمراكز الحضرية، وقد تعزى أسباب ذلك إلى تزايد عدد العاطلين في صفوف الشباب والهجرة القروية الناتجة عن توالي سنوات الجفاف التي عرفتها بلادنا، إلى غير ذلك من الأسباب، لكن الذي يهمنا من خلال طرح هذا السؤال هو الحلول التي تفكر الوزارة في إيجادها بالقطاع غير المنظم علما أن الحلول لا تأتي عن طريق المنع فقط بل توفير صيغ مناسبة لاحتواء ممارسة هذا النشاط، فنحن عندما نتكلم عن البائع المتجول فإننا نتحدث عن التاجر تضع الحكومة في قائمة الملزمين بأداء الضريبة على الدخل لكنها لا تضع نشاطه ضمن سياستها التدبيرية من أجل التنظيم، إذا فإننا نقترح بأن تمنح الفرصة لهؤلاء الباعة المتجولين للتنظيم في إطار وداديات وتعاونيات وجمعيات لتصبح قادرة على التعامل مع مختلف المؤسسات التي يمكنها أن تساهم في تنظيم هذا القطاع كالجماعات المحلية مثلا، التي يمكن لها أن تفوت لهم عقارات من أجل تشييد متاجر قارة بأثمنة رمزية، إضافة إلى كون هذا التنظيم قد يساعد هؤلاء الباعة إلى اللجوء إلى قروض من أجل تنمية نشاطهم وبالتالي يمكن للدولة أن تستفيد من هذا الوضع باستخلاصها للضرائب وتكون جل المدن في غنى عن هذه الظاهرة التي تشوه رونق وجمالية عدة مراكز حضرية كما هو الحال في مدينة سلا التي تعرف انتشارا واسعا لهذه الظاهرة، وكل هذا يتطلب الإرادة السياسية للحكومة لمساعدة الإدارة الترابية والجماعات المحلية لحل المشاكل المطروحة على الإدارة والحزم أقول وضبط الأمور والضرب على أيدي المتلاعبين الذي يستغلون عدم التنظيم من أجل قضاء مآربهم عن طريق الابتزاز والرشوة، لهذا فإننا نطالب الحكومة بحل عاجل لهذه المعضلة ضمن مشروع وطني، خاصة وأن الأمر لا يحتاج إلى تمويل كبير في نفس الوقت عن التدابير التي تزعمون اتخاذها لحل هذه المعضلة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد بوسعيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة نيابة عن وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد

السيد الرئيس المحترم

السادة المستشارين

طبعا أشكر السادة المستشارين على تقدمهم وطرحهم لهذا السؤال وأجيب نيابة عن زميلي وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد، إن هذه الوزارة تولي هذا الموضوع عناية خاصة نظرا لما يشكله من منافسة للتجارة المنظمة واختلال الملك العمومي بطريقة غير قانونية خصوصا وأن عدد الممارسين لهذا النشاط أصبح في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة بسبب مشكل البطالة والهجرة من العالم القروي كما جاء في تدخلكم، السيد المستشار المحترم وفي هذا الصدد نهجت الوزارة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

إستراتيجية ترمي إلى تنظيم هؤلاء الباعة وجعلهم يساهمون في التنمية الاقتصادية إلى جانب التجار النظاميين فبالنسبة لتثبيت الباعة المتجولين القارين تجدر الإشارة أن مشروعا نموذجيا يوجد في طور الإنجاز بالجماعة الحضرية فاس سايس، ويتعلق الأمر ببناء مركزين تجاريين لتثبيت ما يناهز 300من الباعة المتجولين الذين يمارسون نشاطهم بصفة قارة، ومن جهة أخرى إن هذه الوزارة سطرت ضمن إستراتيجيتها تدابير تهدف إلى تنظيم الباعة المتجولين الموسميين الذين يمارسون نشاطهم خلال فترات متفرقة في السنة أو في بعض المناسبات كالأعياد والدخول المدرسي...إلخ، وذلك عبر تخصيص أماكم لإيوائهم تتوفر على الشروط الضرورية لممارسة نشاطهم دون أن يكون لها تاثير سلبي على الأنواع الأخرى من التجارة المنظمة، هذه العملية يمكن أن تنجز بشراكة مع مختلف المتدخلين وخصوصا الجماعات المحلية والسلطات المحلية، وقد أسفرت المبادرة النموذجية التي قامت بها الوزارة في مجال تنظيم الباعة المتجولين في فاس عن إعلان الحكومة خلال سنة 2003عن البرنامج الوطني لتثبيت الباعة المتجولين، والذي خصص له غلاف مالي يبغ 105مليون درهم كاين تمويل كل حاجة خصها تمويل من أجل إعداد وتهيئة مناطق تجارية لإيوائهم تحت إشراف السادة الولاة والعمال، وقد هم هذا البرنامج الوطني كمرحلة أولى 10 ولايات بمجموع 29 إقليم وعمالة بلغ عدد المشاريع المبرمجة 114 مشروعا لتثبيت الباعة المتجولين وقد بلغ عدد الباعة المتجولين الذين تم تخصيص محلات لإيوائهم إلى حدود شهر أبريل 2005 حوالي 14 ألف و300 بائع من مجموع 26 ألف بائع الذين تمت برمجة تثبيتهم، إلا أنه تبين من خلال تقييم هذا البرنامج أن هذه المشاريع المبرمجة لم تمكن من استيعاب جل الباعة المتجولين، لذلك فمن الضروري تبني استراتيجية على الصعيد المحلي والجهوي كما جاء في تدخل السيد المستشار المحترم ذات منظور شامل يأخذ بعين الاعتبار كل العوامل التي تؤثر أو تساهم في استفحال هذه الظاهرة، مع إشراك جل الفعاليات المعنية بما فيهم القطاع الخاص وفي هذا الصدد أذكر بالدورية المشتركة الموقعة في فاتح نونبر 2002 بين وزرة الداخلية وهذه الوزارة التي وجهت للسادة العمال والولاة بجميع عمالات وأقاليم المملكة بهدف تنظيم التجارة المتجولة وجعل الممارسين لها يخضعون لعدة ضوابط من لعب دور في التنمية الاقتصادية، ويمكن إجمال هذه الإجراءات المقترحة التي جاءت في هذه الدورية في إجراءات تنظيمية وأخرى مادية وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار الغازي غرارية

شكرا السيد الرئيس، كنشكر السيد الوزير على هاذ الجواب ديالو، للي بغيت نضيف هو أن المشكل مطروح، المشكل كبير كيمس لا في البلد ولا في المدينة ديالنا وبنا كمواطنين، لي كنطلب هو الإسراع لوجود حل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

حضرات السادة الوزراء

السادة المستشارون، لقد أنهينا جدول أعمالنا ونشكر السادة المستشارين الصامدين في هذه الجلسة ونعلن عن رفعها وشكرا.